

2008 تقرير عن التنمية في العالم

الزراعة من أجل التنمية

عرض عام

© 2007 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

1818 H Street NW
Washington DC 20433
Telephone: 202-473-1000
Internet: www.worldbank.org
E-mail: feedback@worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة

1 2 3 4 10 09 08 07

توجز هذه الوثيقة التقرير الصادر بعنوان "تقرير عن التنمية في العالم 2008". وهو من إنتاج موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي. لا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي والحكومات التي يمثلونها. لا يضمن البنك الدولي دقة البيانات التي يتضمّن هذا التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمسمّيات والمعلومات الأخرى المبينة في أية خريطة في هذا الكتاب أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.

الحقوق والأذون

تخضع محتويات هذه المطبوعة لحقوق الطبع والنشر. وقد تعتبر عملية طبع و/أو نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كّلها بدون إذن مخالفة للقوانين النافذة. فالبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي يشجع نشر مؤلفاته ويمنح عادة الإذن على الفور لإعادة طبع أجزاء من مؤلفاته. لطلب الإذن بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال طلب مع كامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: Copyright Clearance Center Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA: الهاتف: 978-750-8400; الفاكس: 978-750-4470; موقع الإنترنت: www.copyright.com.

يرجى توجيه كافة الاستعلامات الأخرى عن الحقوق والأذون بالإضافة إلى حقوق التبعية إلى مكتب الناشر على العنوان: Office of the Publisher, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA: الفاكس: 202-522-2422; البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

تصميم الغلاف: Chris Lester من Rock Creek Strategic Marketing و Bill Pragluski من Critical Stages.

التنضيد الطباعي باللغة الإنجليزية: Precision Graphics.

صور الغلاف: من موظفي البنك الدولي. من اليسار إلى اليمين من الزاوية العلوية اليسرى: مقياس حرارة الحليب. Lillian Foo. درس القمح. Alexander Rowland بقرة من نوع Holstein. Lillian Foo. فاصولياء السوق المركزية. Lillian Foo. امرأة من جبال الأنديز وطفلها في السوق. Curt Carnemark/World Bank Photo Library. مصنع تجهيز القطن. Arne Hoel.

ISBN: 978-0-8213-7301-9

فهرس محتويات تقرير عن التنمية في العالم 2008

عرض عام

الجزء الأول

ماذا يمكن للزراعة أن تفعل من أجل التنمية؟

- 1 النمو وتقليص الفقر في عوالم الزراعة الثلاثة
نقطة التركيز ألف: هبوط معدلات الفقر في المناطق الريفية من بين العوامل الرئيسية في مُجمل تقليص الفقر
- 2 أداء وتنوع الزراعة، واحتمالاتها المجهولة
نقطة التركيز باء: أنواع الوقود الأحيائي: الوعود والمخاطر
- 3 الأسر الريفية وسُبل خلاصها من برائن الفقر
نقطة التركيز جيم: ما هي الصلات بين الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي؟

الجزء الثاني

ما هي الأدوات الفعالة في استخدام الزراعة من أجل التنمية؟

- 4 تحقيق المكاسب من التجارة وإصلاحات الأسعار والإعانات المالية
- 5 توصيل الزراعة إلى السوق
نقطة التركيز دال: الصناعات الزراعية من أجل التنمية
- 6 مساندة أصحاب الحيازات الصغيرة على المنافسة من خلال ابتكارات مؤسسية
- 7 الابتكار من خلال العلوم والتقنية
نقطة التركيز هاء: اغتنام منافع الكائنات المعدلة وراثياً من أجل الفقراء

8 زيادة استدامة أنظمة الزراعة

نقطة التركيز واو: التأقلم وتخفيف آثار تغير المناخ على الزراعة

9 تخطي المزرعة

نقطة التركيز زاي: التعليم والمهارات من أجل تنمية المناطق الريفية

نقطة التركيز حاء: الصلات ذات الاتجاهين بين الزراعة والصحة

الجزء الثالث

كيف يمكن تنفيذ برنامج الزراعة من أجل التنمية؟

10 البرامج الناشئة في البلدان من أجل عوالم الزراعة الثلاثة

11 تدعيم نظام الإدارة العامة، من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي

ملاحظة بيبليوغرافية

حواشي ختامية

ثبت المراجع

مؤشرات مختارة

فهرست

توطئة

تعتبر الزراعة أداة تنمية حيوية لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وهو الهدف الخاص بتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015. وهذه هي الرسالة العامة من "تقرير عن التنمية في العالم" (WDR) في هذه السنة. وهو التقرير الثلاثون في هذه السلسلة من التقارير. فمن بين كل أربعة فقراء في البلدان النامية يعيش ثلاثة في مناطق ريفية. ويعتمد معظمهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة لكسب عيشهم. ويتيح هذا التقرير الإرشاد للحكومات والمجتمع الدولي بشأن وضع وتنفيذ برامج الزراعة من أجل التنمية التي يمكن أن تحسّن حياة مئات الملايين من الفقراء في المناطق الريفية.

يبرز هذا التقرير اثنين من التحديات الإقليمية الرئيسية. ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، تعتبر الزراعة خياراً قوياً لتنشيط النمو، والتغلب على الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي. كما أن نمو الإنتاجية الزراعية ضروري من أجل حفز النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى. ولكن تعجيل خطى النمو يتطلب زيادات حادة في إنتاجية الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة مقترنة بالمساندة الفعالة للملايين من الأشخاص المعتمدين على الزراعة القائمة على الكفاف من أجل العيش. ويعيش الكثيرون منهم في مناطق نائية. علماً بأن التحسّن الذي طرأ على أداؤهم في الآونة الأخيرة يحفل بتباشير طيبة، ويحدد هذا التقرير العديد من النجاحات الناشئة التي يمكن تطبيقها.

يتطلب التغلب على الفقر الواسع الانتشار في آسيا التصدي للبتاينات في الدخل الآخذة في التوسع فيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فما زالت بلدان آسيا ذات الاقتصاد سريع النمو موطناً لما يزيد على 600 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وعلى الرغم من الهجرة الواسعة من الريف إلى المدن والمناطق الحضرية، سيظل الفقر في المناطق الريفية مهيمناً لعدة عقود قادمة من السنوات. ولهذا السبب، يركّز تقرير "التنمية في العالم" على كيفية تهيئة فرص العمل في المناطق الريفية من خلال تنوع مصادر الدخل باعتماد الزراعة ذات الاستخدام المكثف للأيدي العاملة والمنتجات الزراعية عالية القيمة المرتبطة بالقطاع الديناميكي غير الزراعي في المناطق الريفية.

وفي كافة المناطق، ومع ازدياد شحّة الأراضي والمياه والضغط الناجمة عن عالم آخذ في العولمة، فإن مستقبل الزراعة مرتبط أصلاً بحماية الموارد الطبيعية. ومع الحوافز والاستثمارات الصحيحة، يمكن تخفيف أثر الزراعة على البيئة، كما يمكن تعبئة الخدمات البيئية والاستفادة منها لحماية مستجمعات المياه والتنوع البيولوجي.

وما يتيح الفرص المثيرة للاهتمام بغية استخدام الزراعة لتشجيع التنمية في عالم اليوم: التوسع السريع للأسواق المحلية والعالمية، والابتكارات المؤسسية في الأسواق والتمويل والعمل الجماعي، وثورة التقنية البيولوجية وتقنيات المعلومات.

وفي المقام الأخير، يعتمد النجاح على تنسيق إجراءات العاملين في التنمية الدولية للتصدي للتحديات التي تعترض سبيل المُضيّ قُدماً. لذلك علينا تحقيق المساواة بين الجميع في مجالات التجارة الدولية، وإتاحة سلع النفع العام ومنها تقنيات إنتاج المواد الغذائية الأساسية في المناطق الاستوائية والمدارية، ومساعدة البلدان النامية لمعالجة تغيّر المناخ، والتغلب على الأوبئة التي تؤثر في صحة النبات والحيوان والإنسان. فالأمر يتعلق بسبيل عيش 900 مليون فقير يسكنون المناطق الريفية. فهم أيضاً يستحقون أن ينالوا قسطاً من منافع العولمة المستدامة والتي تشمل الجميع.

Robert B. Zoellick
روبرت ب. زوليك
رئيس مجموعة
البنك الدولي

شكر وتقدير

قام بإعداد هذا التقرير فريق برئاسة Derek Byerlee وAain de Janvry وتألف الفريق الأساسي من كل من: Elisabeth Sadoulet وRobert Townsend وIrina Klytchnikova. وقام بتقديم المساعدة لهذا الفريق كل من: Harold Alderman وBeatriz Avalos-Sartorio وJulio Berdegue وRegina Birner وLynn Brown وMichael Carter وLuc Chrisiaensen وMarie-Helene Collin وKlaus Deininger وPeter Hazell وKaren Macours وMichael Morris وPaula Savanti وDina Umali-Deininger وNoora Aberman وJorge Aguero وSarah Baird وShahrooz Badkoubei وLeandre Bassole وBenjamin Davis وNango Dembele وAshok Gulati وCorinna Hawkes وMelissa Klink وTidiane Kinda وCatherine Ragasa وEija Pehu وStefano Pagiola وClaudio Montenegro وMcCalla وJohn Staatz وSeelaff.

تم القيام بالعمل بتوجيه من Francois Burguignon بالتعاون مع شبكة التنمية المُستدامة. وقام Bruce Ross-Larson بمهمة المحرر الأول. كما قام بتقديم المشورة المستفيضة والممتازة كل من: Kym Anderson وHans Binswagner وKaren Mcconell Brooks وMark Cackler وManuel Chiriboga وKevin Cleaver وChristopher Delgado وShantayanan Devarajan وJosue Dione وGershon Feder وAlan Harold Gelb وRavi Kanbur وeffrey Lewis وWere Omamo وKeijiro Otsuka وRajul Pandya-Lorch وPrabhu Pingali وPierre Rondot وKostas Stmoulis وإدارة الزراعة والتنمية الريفية. وشبكة التنمية المُستدامة في البنك الدولي. والمركز الأمريكي للتنمية الريفية. وآخرون عديدون يتوجه لهم الفريق بالشكر والامتنان دون حَميلهم أية مسؤولية. كما قام آخرون عديدون من داخل وخارج البنك الدولي بتقديم تعليقات وآراء مفيدة. وأسهمت المجموعة المعنية ببيانات التنمية في ملحق البيانات وهي المسؤولة عن مؤشرات التنمية العالمية المختارة.

ويشكر الفريق المساندة السخية من: الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة للبرامج. والوكالة الكندية للتنمية الدولية. ومؤسسة فورد. ووزارة الخارجية الفرنسية. والبرنامج العالمي للجهات المانحة للتنمية الريفية. والمركز الدولي لبحوث التنمية. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. والمنظمة الدولية لبناء القدرات (InWEnt). ووزارة المالية اليابانية. وبرنامج المعرفة من أجل التغيير. والمجلس العلمي للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. والوكالة السويدية للتعاون في التنمية الدولية. ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومؤسسة وليم وفلورا هيوولت.

كما استفاد الفريق استفادةً كبيرة من مجموعة واسعة من المشاورات واللقاءات وحلقات العمل الإقليمية والمحلية وفي: أستراليا. وكندا. وفرنسا. وألمانيا. والهند. وإيطاليا. واليابان. وكينيا. ومالي. والنرويج. والسويد. والمملكة المتحدة. وجرت مناقشات لمسودة التقرير من خلال شبكة الإنترنت. ويود الفريق توجيه الشكر لمن شاركوا في: حلقات العمل. والمؤتمرات عبر الفيديو. والمناقشات. وكان من بينهم: أكاديميون ومسؤولون حكوميون. وموظفو منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني. ومنظمات القطاع الخاص.

قامت Rebecca Sugui بمهمة المساعدة الإدارية الأولى للفريق. وقامت Ofelia Valladolid بمهمة مساعدة البرنامج. كما قام بمساعدة الفريق كل من Maria Hazel Macadangdang وJason Victor. أما مهمة المساعدة في إدارة شؤون الموارد فكانت من نصيب Evangeline Santo Domingo.

نظرة عامة

شخص على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم، كما يعيش 880 مليون شخص على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم - ويعتمد معظمهم على الزراعة من أجل كسب رزقهم¹. وفي ضوء إمكانية وجودهم وما يمكنهم القيام به على أفضل وجه، يعتبر تشجيع الزراعة ضرورياً للوفاء بالهدف الخاص بتخفيض نسبة الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام 2015 من بين الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، ومواصلة تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء والجياع لعدة عقود من السنوات بعد ذلك التاريخ. ولن تكون الزراعة كافية لوحدها لتقليص الفقر تقليصاً هائلاً، ولكنها أثبتت قوتها الفريدة في القيام بتلك المهمة. وبما أن آخر "تقرير عن التنمية في العالم" والمعني بالزراعة صدر قبل 25 عاماً، فقد حان الوقت لإدراج الزراعة مجدداً في برنامج التنمية، بما يراعي السياق المتغير جداً الذي ظهر فيما يتعلق بالفرص والتحديات².

تعمل الزراعة في ثلاثة عوالم متميزة - عالم اقتصاده قائم على الزراعة، وعالم اقتصاده سائر على طريق التحول [إلى نظام السوق]، وعالم اقتصاده قائم على المناطق الحضرية. وتختلف في كل من هذه العوالم برامج الزراعة من أجل التنمية، وذلك بالنسبة للسعي لتحقيق النمو المستدام وتقليص الفقر.

في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة - وهي تضم معظم بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء - تعتبر الزراعة والصناعات المصاحبة لها جوهرية بالنسبة لتحقيق النمو وتقليص الفقر الجماعي وتخفيض انعدام الأمن الغذائي. فاستخدام الزراعة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة يتطلب ثورة في مجال إنتاجية زراعة الحيازات الصغيرة. وفي ضوء كون أوضاع الزراعة ومؤسساتها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء فريدة ومتميزة عن غيرها، يجب أن تكون تلك الثورة مختلفة عما حدث في الثورة الخضراء في منطقة آسيا. فقد كان تنفيذ هذه الثورة عقب العديد من سنوات النجاح

امراً أفريقية مُنحنية تحت شمس النهار وفي يدها مجرفة تقتلع بها الأعشاب الضارة من حقل للذرة البيضاء (السرغوم) في منطقة قاحلة، وعلى ظهرها طفلها المربوط إلى جسدها - هذه صورة واضحة جداً عن الفقر في المناطق الريفية. فبالنسبة لأسرتها الكبيرة وللملايين من أمثالها، يعتبر الحصول الضئيل الذي يأتي من الزراعة القائمة على الكفاف الفرصة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة. بينما سعى آخرون من الرجال والنساء لخيارات مختلفة بغية الخلاص من برائن الفقر. فبعض أصحاب الحيازات الصغيرة ينضمون إلى منظمات المنتجين ويبرمون عقوداً مع جهات تقوم بتصدير المنتجات الزراعية وأسواق مركزية تباع الخضروات التي يقومون بإنتاجها بطرق الزراعة المروية. ويقوم بعضهم بالعمل مقابل أجر لدى مزارعين أصحاب حيازات كبيرة تستوفي وفورات الحجم اللازمة لتوريد المنتجات إلى الأسواق المركزية الحديثة التي تباع المواد الغذائية. وآخرون ينتقلون إلى الاقتصاد الريفي غير الزراعي من خلال إنشاء مؤسسات أعمال صغيرة لبيع المواد الغذائية الجاهزة.

ففي عالم الزراعة الواسع والمتنوع وسريع التغير يمكن للزراعة توفير الفرص الجديدة لمئات الملايين من الفقراء في المناطق الريفية للخلاص من برائن الفقر من خلال اعتماد السياسات الصحيحة وتشجيع الاستثمارات المُساندة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي. فسُبل الخلاص من برائن الفقر التي تفتح أمامهم عن طريق الزراعة تشمل: زراعة الحيازات الصغيرة، وتربية الحيوانات، والعمالة في ما يُعرف باسم "الزراعة الجديدة" التي تُنتج منتجات عالية القيمة، والعمل الحر والعمل لدى الغير في مجالات الاقتصاد الريفي الناشئ غير الزراعي، والهجرة الناجحة.

ما زالت الزراعة في القرن الحادي والعشرين أداة جوهرية من أجل التنمية المستدامة وتقليص الفقر. يعيش ثلاثة من كل أربعة فقراء في البلدان النامية في مناطق ريفية - ويعيش 2.1 بليون

الطبيعية. ومن الضروري أيضاً التأقلم والتكيف مع تغيّر المناخ. فهو الذي يلحق أمدح الأضرار بالزارعين الفقراء - وذلك على نحو غير منصف لأنهم لا يسهمون بقدر يُذكر في أسباب ذلك التغيّر.

تحفل الزراعة إداً بأمال واعدة كبيرة لتحقيق النمو. وتقليص الفقر. وإتاحة الخدمات البيئية: ولكن تحقيق هذا الوعد يتطلّب يد الدولة الرئیة - التي تقوم بإتاحة سلع النفع العام الرئیة. وتحسين مناخ الاستثمار. ووضع اللوائح التنظيمية بشأن إدارة الموارد الطبيعية. وتأمين النواج الاجتماعية الرغوبة. والسعي لتنفيذ برنامج الزراعة من أجل التنمية. ينبغي تحسين أنظمة إدارة قطاعات الزراعة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي. وحتاج الدولة إلى زيادة فعالية التنسيق بين القطاعات وإقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وفي المجتمع المدني [الأهلي]. وعلى الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي العمل لتنفيذ برامج معقدة من اتفاقيات متصلة فيما بينها وسلع نفع عام على الصعيد الدولي. فتمكين منظمات المجتمع المدني من أسباب القوة - ولاسيما منظمات المنتجين - ضروري من أجل تحسين نظام الإدارة العامة على كافة المستويات.

يتناول هذا التقرير ثلاث مسائل رئيسية. هي:

- ماذا يمكن للزراعة أن تفعل من أجل التنمية؟ فالزراعة كانت أساس تحقيق النمو وتقليص الفقر في العديد من البلدان. ولكن يمكن للمزيد من البلدان الاستفادة إذا قامت الحكومات والجهات المانحة بعكس سنوات من إهمال السياسات وعلاج قلة وسوء الاستثمار في الزراعة.
- ما هي أدوات الاستثمار الفعالة في استخدام الزراعة من أجل التنمية؟ تتضمن الأولويات الأولى زيادة أصول الأسر الفقيرة. وزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة - وقطاع الزراعة بصفة عامة - وخلق الفرص في الاقتصاد الريفي غير الزراعي التي يمكن للفقراء في المناطق الريفية اغتنامها.
- كيف يمكن على أفضل وجه تنفيذ برامج الزراعة من أجل التنمية؟ يتم هذا من خلال وضع سياسات وخطوات لاتخاذ قرارات أكثر ملائمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان. ومن خلال الحصول على الدعم السياسي وتحسين نظام إدارة قطاع الزراعة.

المحدود - ولا يزال - من بين التحديات الصعبة. ولكن الأوضاع تغيّرت فعلاً وهناك العديد من النجاحات والفرص الجديدة على الصعيد المحلي يمكن البناء عليها والاستفادة منها.

وفي بلدان العالم التي اقتصادها سائر على طريق التحول - وهي تضم معظم بلدان مناطق جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا - يعتبر التباين المتزايد في الدخل واستمرار الفقر المدقع في المناطق الريفية مصدراً من مصادر التوتّرات الاجتماعية والسياسية. ومن غير الممكن معالجة هذه المشكلة على نحو مستمر من خلال حماية الزراعة بما يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية (لأن العدد الكبير من الفقراء يشترون المواد الغذائية وليسوا من يقوم بإنتاجها) أو من خلال الإعانات المالية. وتتطلب معالجة تباين الدخل في البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول نهجاً شاملاً يتبع عدة سبل للخلاص من براثن الفقر - التحول إلى زراعة المحاصيل عالية القيمة. لا مركزة النشاط الاقتصادي غير الزراعي ونقله إلى المناطق الريفية. وتقديم المساعدة في إخراج الناس من قطاع الزراعة. ويستدعي القيام بذلك مبادرات سياسات مبتكرة والالتزام السياسي القوي لتحقيق النفع لحوالي 600 مليون شخص من الفقراء في المناطق الريفية على الصعيد العالمي.

وفي البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية - وهي تضم معظم بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكثير من بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى - يمكن أن تساعد الزراعة في تقليص النسبة المتبقية من الفقر في المناطق الريفية إذا أصبح أصحاب الحيازات الصغيرة من مؤردي المنتجات الزراعية المباشرين إلى الأسواق الحديثة للمواد الغذائية. ولكن خلق فرص العمل الجيدة في مجالات الزراعة والصناعات الزراعية يتم من خلال تنمية الأقاليم وإدخال أسواق الخدمات البيئية. ومع ارتفاع شحة الموارد وازدياد العوامل الخارجية. ازدادت الصلة بين تنمية قطاع الزراعة وحماية البيئة. ويمكن لذلك: تخفيض الأثر الكبير الذي يتركه النشاط الزراعي على البيئة. وتخفيض تعرض أنظمة الزراعة لأثار تغيّر المناخ. والاستفادة من الزراعة في زيادة تقديم الخدمات البيئية. وليس الحلّ كامناً في إبطاء تنمية قطاع الزراعة - بل في السعي لتحقيق أنظمة إنتاج أكثر استدامة. وتكمن الخطوة الأولى في هذا المجال في تصحيح الحوافز عن طريق تدعيم حقوق الملكية وإلغاء الدعم المالي الذي يشجّع على تدهور الموارد

تُشكّل الزراعة في المتوسط نسبة 29 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، و 65 في المائة من الأيدي العاملة. كما أن الصناعات المرتبطة بالزراعة في سلاسل القيمة تُشكّل عادة أكثر من 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحوّل والبلدان القائمة اقتصادها على المناطق الحضرية.

للإنتاج الزراعي أهميته من أجل تحقيق الأمن الغذائي لأنه مصدر من مصادر الدخل بالنسبة لغالبية الفقراء في المناطق الريفية. وهي حاسمة الأهمية على نحو خاص في أكثر من عشرة بلدان من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي يبلغ عدد سكانها مجتمعة حوالي 200 مليون شخص والتي إنتاجها المحلي تُشيد التفاوت، وموادها الغذائية الأساسية محدودة القابلية للتبادل التجاري، والتي تعاني من قيود ومعوقات تتعلق بالنقد الأجنبي بالنسبة للوفاء باحتياجاتها من المواد الغذائية من خلال الاستيراد. وهذه البلدان مُعرّضة لطوارئ غذائية متكررة وللاحتمالات المجهولة بشأن المعونات الغذائية. ومن الضروري بالنسبة لها زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق استقراره لتحقيق الأمن الغذائي.

• **كسبيل لكسب الرزق.** تعتبر الزراعة من بين مصادر كسب الرزق لحوالي 86 في المائة من سكان المناطق الريفية. فهي تتيح فرص العمل لما يبيغ 1.3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي. كما تتيح

ماذا يمكن للزراعة أن تفعل من أجل التنمية؟

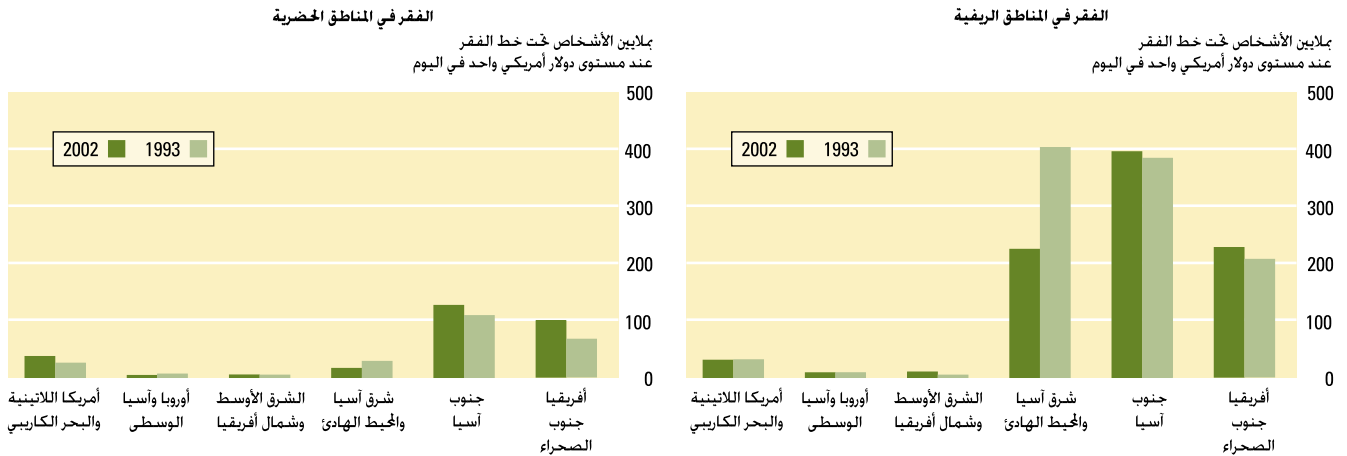
للزراعة سمات تجعلها أداة فريدة من أجل التنمية

يمكن لقطاع الزراعة التنسيق مع القطاعات الأخرى من أجل زيادة: معدلات النمو، وتقليص الفقر، وتحقيق الاستدامة البيئية. وفي هذا التقرير، تتألف الزراعة من: محاصيل، ومواشي، وحراجه زراعية، وزراعات مائية. وهي لا تتضمن الحراجه ومصائد الأسماك لأنها تتطلب تحديات مختلفة جداً. ولكن يتم النظر في التفاعلات بين الزراعة والحراجه في إطار مناقشة: قطع أشجار الغابات، وتغيّر المناخ، والخدمات البيئية.

الزراعة تسهم في عملية التنمية بطرق عديدة. يساهم قطاع الزراعة في تحقيق التنمية باعتباره: نشاطاً اقتصادياً، وسبيلاً من سبل كسب الرزق، ومصدراً للخدمات البيئية، ما يجعل هذا القطاع أداة فريدة للتنمية.

• **كنشاط اقتصادي.** يمكن للزراعة أن تكون من بين مصادر نمو اقتصاد البلدان، وذلك كعامل يتيح للقطاع الخاص فرص الاستثمار، وكمحفّز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللإقتصاد الريفي غير الزراعي. وتعتبر بلدان العالم النامية المسؤولة عن إنتاج ثلثي القيمة المضافة الناجمة عن قطاع الزراعة على الصعيد العالمي. ففي البلدان القائمة اقتصادها على الزراعة،

الشكل 1 عدد الفقراء في ازدياد في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء من عام 1993 حتى عام 2002 (خط الفقر عند مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم)



الخدمات البيئية. وهي عادة خدمات لا يتم الإقرار بها ولا التعويض عنها، ومنها: امتصاص غاز الكربون، وإدارة شؤون مستجمعات المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي. ومع ازدياد شحّة الموارد وتغيّر المناخ والقلق من التكاليف البيئية الناجمة عن ذلك، ليس استمرار استخدام الزراعة للموارد الطبيعية على النحو القائم حالياً خياراً مقبولاً. فمن الضروري تقليل تعرّض أنظمة الزراعة التي يمارسها فقراء المناطق الريفية لتغيّرات المناخ. كما يجب أن تكون الصلة بين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية والبيئة جزءاً لا يتجزأ من مسألة استخدام الزراعة من أجل عملية التنمية.

إسهامات الزراعة تختلف في الأنواع الثلاثة من المناطق الريفية. يتفاوت أسلوب عمل الزراعة من أجل عملية التنمية من بلد إلى آخر تبعاً لكيفية اعتماد البلدان على الزراعة باعتبارها مصدراً من مصادر تحقيق النمو الاقتصادي وأداة لتقليص الفقر. ويمكن رؤية مساهمة الزراعة في تحقيق النمو وتقليص الفقر من خلال تصنيف البلدان وفقاً لحصة الزراعة في إجمالي النمو في السنوات الخمسة عشر الماضية، وحصتها الحالية من الفقر الكلي في المناطق الريفية، وذلك باستخدام خط الفقر عند مستوى دولارين أمريكيين في اليوم (الشكل 2). وينتج عن هذا المنظور ثلاثة أنواع من البلدان - ثلاثة عوالم ريفية متميزة (الجدول 1):

- **البلدان القائم اقتصادها على الزراعة -** الزراعة مصدر رئيسي للنمو، وهي تشكّل في المتوسط 32 في المائة من نمو إجمالي الناتج المحلي - بصورة رئيسية لأن الزراعة تشكّل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي - ومعظم الفقراء يعيشون في مناطق ريفية (70 في المائة). ويقطن في هذه المجموعة من البلدان 417 مليون شخص من سكان المناطق الريفية وخصوصاً في بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. فائتان وثمانون في المائة من سكان المناطق الريفية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في بلدان اقتصادها قائم على الزراعة.
- **البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول -** لم تعد الزراعة من بين المصادر الرئيسية لنمو الاقتصاد. فهي تسهم بنسبة 7 في المائة في المتوسط فقط من نمو إجمالي الناتج المحلي. ولكن الفقراء يزالون بنسبة كبيرة جداً في المناطق الريفية (82 في المائة من كافة الفقراء).

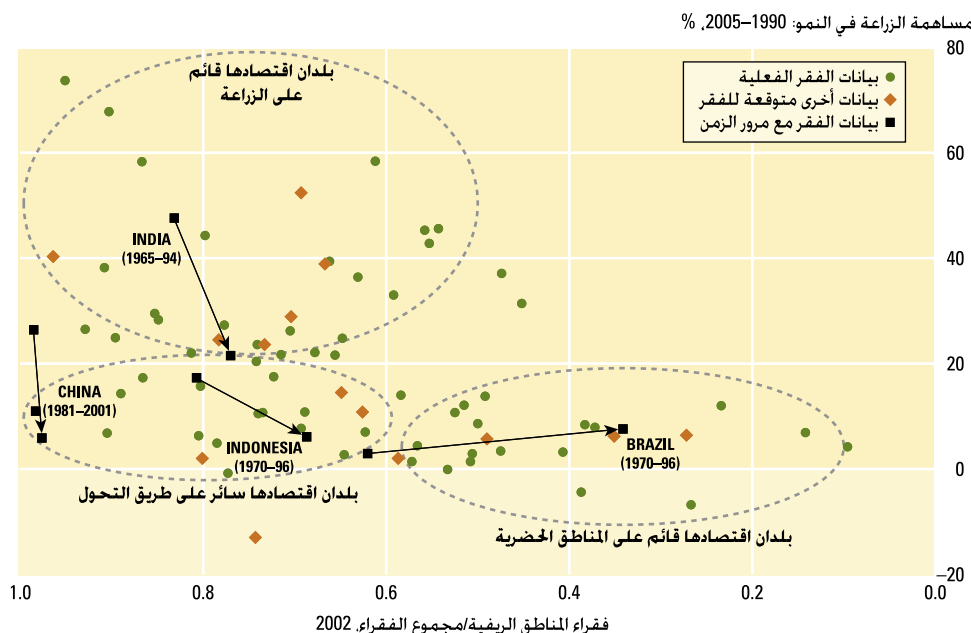
"الرفاهة الاجتماعية التي تولّها الزراعة" عند حدوث أزمات المناطق الحضرية، فضلاً عن كونها أساس المجتمعات المحلية الريفية القادرة على الاستمرار. ومن بين سكان بلدان العالم النامية البالغ عددهم 5.5 بليون شخص، يعيش 3 بلايين شخص منهم في مناطق ريفية، أي حوالي نصف البشرية. ومن بين سكان المناطق الريفية هؤلاء، هنالك ما يقدر عددهم بحوالي 2.5 بليون شخص ينتمون لأسر عاملة في الزراعة، وحوالي 1.5 بليون منهم ينتمون لأسر صاحبة حيازات صغيرة.³

الهبوط الذي شهدته مؤخراً البلدان النامية في معدلات الفقر عند مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم - من 28 في المائة في عام 1993 إلى 22 في المائة في عام 2002 - نتج بصورة رئيسية عن هبوط معدلات الفقر في المناطق الريفية (من 37 في المائة إلى 29 في المائة). بينما ظلت معدلات الفقر في المناطق الحضرية ثابتة تقريباً (13 في المائة). ويمكن عزو أكثر من 80 في المائة من هبوط معدلات الفقر في المناطق الريفية إلى تحسّن الأوضاع في المناطق الريفية وليس إلى هجرة الفقراء من تلك المناطق. وإذا، على نقيض التصورات الشائعة، لم تكن الهجرة إلى المدن الأداة الرئيسية لتقليص الفقر في المناطق الريفية (وفي العالم).

ولكن الهبوط الكبير الذي شهدته أعداد فقراء المناطق الريفية (من 1036 مليون في عام 1993 إلى 883 مليون في عام 2003) اقتصر على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (الشكل 1). غير أن عدد فقراء المناطق الريفية واصل الازدياد في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، حيث أنه من المرجح أن يفوق عدد فقراء المناطق الحضرية حتى عام 2040. ومن بين أهم الأولويات في هاتين المنطقتين تعبئة إمكانات قطاع الزراعة من أجل تقليص الفقر.

- **الزراعة كمصدر للخدمات البيئية.** يمكن للزراعة في إطار استخدامها (وكثيراً ما يكون سوء استخدامها) للموارد الطبيعية خلق نواحي بيئية جيدة وأخرى سيئة، فهي أكبر مستخدم للمياه. وبذلك تسهم بحدوث شحّة المياه. وهي من بين العوامل الرئيسية في استنفاد المياه الجوفية، وتلوث المياه بالكيميائيات الزراعية، وإجهاد التربة، وتغيّر المناخ على الصعيد العالمي فهي تتسبب بنسبة في حدود 30 في المائة من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ولكنها أيضاً من العوامل الرئيسية في إتاحة

الشكل 2 مساهمة الزراعة في النمو وحصصة المناطق الريفية من الفقر يميزان ثلاثة أنواع من البلدان: بلدان اقتصادها قائم على الزراعة، وبلدان اقتصادها سائر على طريق التحول، وبلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية



المصدر: فريق إعداد تقرير عن التنمية في العالم 2008. ملاحظة: تُبين الأسهم المسارات بشأن: البرازيل، والصين، والهند، وإندونيسيا.

الجدول 1 خصائص أنواع البلدان الثلاثة، 2005

بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية	بلدان اقتصادها سائر على طريق التحول	بلدان اقتصادها قائم على الزراعة	
255	2220	417	عدد سكان المناطق الريفية (بالملايين)، 2005
26	63	68	نسبة سكان المناطق الريفية (%)، 2005
3489	1068	379	إجمالي الناتج المحلي بنسبة الفرد (دولار عام 2000)، 2005
6	13	29	حصصة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي (%)، 2005
2.2	2.9	4	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الزراعي السنوي، 1993-2005 (%)
2.7	7	3.5	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي السنوي، 1993-2005 (%)
32	583	170	عدد الفقراء في المناطق الريفية (بالملايين)، 2002
13	28	51	معدل الفقر في المناطق الريفية، (%) 2002

المصدر: World Bank 2006: Ravallion, Chen, and Sangraula (2007). ملاحظة: خط الفقر هو 1.08 دولار أمريكي في اليوم، بقيمة الدولار عند مستوى تعادل القوة الشرائية في عام 1993.

- **البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية** - مساهمة الزراعة على نحو مباشر في النمو الاقتصادي أقل مما في البلدان السابقة. 5 في المائة في المتوسط. والفقر في معظمه في المناطق الحضرية. ومع ذلك، لازال في المناطق الريفية 45 في المائة من الفقراء، وتشكل الصناعات الزراعية وصناعات المواد الغذائية حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي. وتشمل هذه ويعيش في المناطق الريفية من هذه المجموعة - ومن نماذجها الصين والهند وإندونيسيا والمغرب ورومانيا - أكثر من 2.2 بليون شخص. ويعيش في بلدان اقتصادها سائر على طريق التحول نسبة 98 في المائة من سكان المناطق الريفية في منطقة جنوب آسيا. و 96 في المائة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و 92 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الخصائص المميّزة للمناطق الريفية. فالمزارعون أصحاب الحيازات الكبيرة المُخصّصة لأغراض تجارية موجودون جنباً إلى جنب مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويسود هذا التنوع بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أيضاً. فأصحاب الحيازات الصغيرة المُخصّصة لأغراض تجارية يقومون بتوريد فوائض منتجاتهم إلى أسواق المواد الغذائية ويشاركون في منافع توسع أسواق الزراعة الجديدة القائمة على أنشطة المنتجات عالية القيمة. ولكن العديدين الآخرين الذين يعملون بالزراعة القائمة على الكفاف - بسبب نقص رأس المال والأموال وما لديهم من أصول وأوضاعها الطبيعية - يستهلكون معظم المواد الغذائية التي يُنتجونها. ويشاركون في الأسواق بصفتهن مشتريين لمواد غذائية وبائعين لفدريتهن على العمل. ولا يتأثر الانتماء إلى هذه الفئات بأوضاع ملكية الأصول فحسب. بل أيضاً بكونهم ذكوراً وإناثاً وبسبب الانتماء العرقي. والوضع الاجتماعي. حيث تنطوي هذه الأمور على قدرات مختلفة على استخدام الأصول والموارد نفسها في الاستجابة للفرص السانحة.

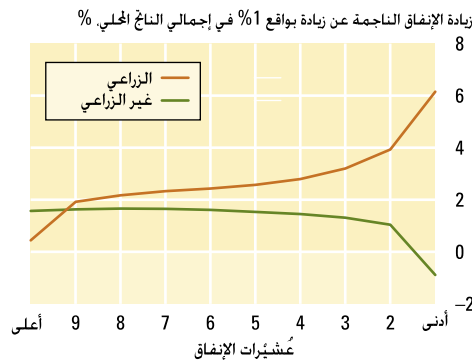
كما يوجد عدم التجانس في أسواق العمل في المناطق الريفية حيث هنالك العديد من فرص العمل الزراعي لأصحاب المهارات المحدودة والأجر الضئيل. وعدد صغير من فرص العمل لأصحاب المهارات العالية التي قد تتيح لهم سبل الخلاص من برائن الفقر. وهذا ما هو قائم في الاقتصاد الريفي غير المعتمد على الزراعة حيث تتوفر فرص العمل لذوي المهارات المحدودة. العمل لحساب الذات. والعمالة لدى الغير مقابل أجر. وأيضاً العمالة

المجموعة البالغ عددها 255 مليون شخص يسكنون مناطق ريفية معظم بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والعديد من بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. علماً بأن نسبة 88 في المائة من سكان الريف في كلتا المنطقتين يعيشون في بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية.

تسير البلدان في مسارات متطوّرة يمكن أن تنقلها من نوع من البلدان إلى نوع آخر. فالصين والهند انتقلتا في السنوات العشرين الماضية من مجموعة البلدان القائم اقتصادها على الزراعة إلى مجموعة البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول. بينما المُجذبت إندونيسيا نحو مجموعة البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية (الشكل 2). كما أن للبلدان تباينات جغرافية حادة على مستوى مناطقها وأقاليمها - على سبيل المثال. لدى العديد من البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول والبلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية مناطق وأقاليم اقتصادها قائم على الزراعة (ومنها بيهار في الهند وتشياباس في المكسيك).

يتّضح من تصنيف مناطق وأقاليم البلدان وفقاً للإمكانيات الزراعية والقدرة على الوصول إلى الأسواق أن نسبة 61 في المائة من سكان المناطق الريفية في البلدان النامية يعيشون في مناطق غنية بالموارد الطبيعية - مناطق مربية رطبة أو شبه رطبة مع قدر ضئيل من الإجهاد من الرطوبة. مع قدرة متوسطة إلى جيدة على الوصول إلى الأسواق (على مسافة أقل من خمس ساعات من مدينة فيها سوق يسكنها 5000 نسمة أو يزيد. ولكن يعيش ثلثا سكان المناطق الريفية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في مناطق محدودة الموارد الطبيعية والتي تُعرف بأنها قاحلة وشبه قاحلة أو ضعيفة القدرة على الوصول إلى الأسواق. وفي خمسة بلدان لها خرائط تفصيلية بشأن الفقر. نجد أن معدلات الفقر أعلى في المناطق الأقل ملاءمة. ولكن معظم الفقراء يعيشون في مناطق وفيرة. ولذا. فإن استخدام الزراعة بغية تقليص الفقر لا يتطلب الاستثمار في المناطق الأقل في الوفرة الطبيعية بهدف مكافحة الفقر المدقع فحسب. بل يتطلب أيضاً توجيه الاستثمارات إلى أكبر عدد من الفقراء في المناطق الغنية بموارد طبيعية.

الشكل 3 نمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن الزراعة يفيد أشد نصف السكان فقراً فائدة كبيرة جداً



المصدر: Ligon and Sadoulet 2007

ملاحظة: بالاستناد إلى بيانات من 42 بلداً في الفترة 1981-2003. المكاسب مختلفة جداً بالنسبة للنصف الأدنى من عُشيرات الإنفاق.

عدم التجانس صفة مميّزة للمناطق الريفية. يعتبر عدم التجانس اقتصادياً واجتماعياً من بين

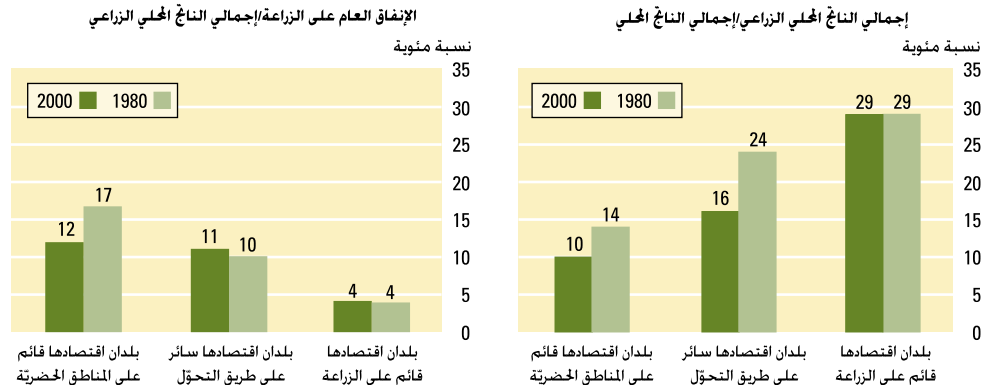
للزراعة سجل حافل في عملية التنمية

للزراعة طاقات خاصة بها لتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. للنمو الزراعي طاقات خاصة في تقليص الفقر في مختلف أنواع البلدان. ويتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن لنمو إجمالي الناجح المحلي الناشئ عن قطاع الزراعة فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل مثلي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الزراعية (الشكل 3). فبالنسبة للصين، تفيد التقديرات بأن فعالية إجمالي النمو الناشئ عن قطاع الزراعة في تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء تعادل 3.5 أمثال فعالية النمو الناشئ عن قطاعات أخرى غير الزراعة - وبالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية تبلغ هذه النسبة 2.7 أمثال. فمعدلات النمو الزراعي المرتفعة ترافقت بهبوط كبير في معدلات الفقر في المناطق الريفية - في الهند عقب الابتكارات التقنية (انتشار الأنواع عالية الغلة) وفي الصين عقب مبادرات إصلاح المؤسسات (نظام مسؤولية الأسرة وحرير التجارة). وفي الآونة الأخيرة، كان النمو الزراعي هو سبب جانب من هبوط معدلات الفقر في غانا.

يمكن لقطاع الزراعة أن يتصدر إجمالي النمو في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة. للزراعة سجل حافل وراسخ كأداة لتقليص الفقر. ولكن هل بوسعها أيضاً أن تكون القطاع القائد في استراتيجية تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة؟ فعلاوة على حجم

لدى مؤسسات أعمال متطورة ومتنامية. وتنتج المفارقات في الهجرة، فهي تنتشل بعض فقراء المناطق الريفية من براثن الفقر، ولكنها تنتهي بأخرين في مناطق السكن العشوائي في المناطق الحضرية واستمرارهم على ما هم فيه من فقر. وهناك آثار عميقة لعدم التجانس السائد في المجتمعات الريفية والزراعية تنعكس على السياسات العامة في استخدام الزراعة من أجل التنمية. ومن المرجح أن تُسفر الإصلاحات في سياسة الزراعة عن رابحين وخاسرين. فتحريز قطاع التجارة الذي يؤدي لزيادة أسعار المواد الغذائية قد يضر بمصالح أولئك الذين يشترون المواد الغذائية ولا ينتجونها (أكبر مجموعة من فقراء المناطق الريفية في بلدان مثل بوليفيا وبنغلاديش) ولكنه يفيد الذين يبيعون تلك المواد ولا يشترونها (أكبر مجموعة من فقراء المناطق الريفية في كمبوديا وفييتنام). فالسياسات ينبغي أن تكون متميزة حسب أوضاع ومحيط الأسر، بصورة خاصة مع مراعاة المعايير السائدة بشأن المساواة بين الجنسين. ويجب أن لا تستهدف السياسات المتميزة بالضرورة محاباة فئة أو مجموعة محددة دون غيرها. بل تستهدف خدمة كافة الأسر بصورة أكثر فعالية في التكاليف من خلال وضع سياسات تلائم الأوضاع والاحتياجات ولاسيما بالنسبة لأشد الأسر فقراً. فموازنة الاهتمام بين مناطق الوفرة ومناطق القلة وكذلك بين القطاعات الفرعية والمناطق والأسر المختلفة تُعتبر من بين أشد معضلات السياسات التي تواجه البلدان الفقيرة التي تعاني من معوقات وقيود ناجمة عن عدم توفر الموارد.

الشكل 4 الإنفاق العام على الزراعة هو الأدنى في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة، بينما مساهمة الزراعة في إجمالي الناجح المحلي لديها هي الأعلى



لهذا ينبغي. وللعديد من السنوات القادمة. أن تعتمد إستراتيجية تحقيق النمو بالنسبة لمعظم البلدان القائم اقتصادها على الزراعة إلى تنمية القطاع الزراعي. وهناك الكثير من قصص النجاح في هذا كأساس لتحقيق النمو في بداية عملية التنمية. فنمو قطاع الزراعة كان بذرة الأساس للثورة الصناعية التي انتشرت في مختلف البلدان مُعتدلة المناخ من إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر حتى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر. وفي الماضي القريب. كان نمو قطاع الزراعة في الصين والهند وفيبتنام المُبشّر والعامل الأساسي لنشوء الصناعة في تلك البلدان. وكما أن قوة قطاع الزراعة على تقليص الفقر معروفة. فإن قوته الخاصة كأساس لتحقيق النمو في المراحل الأولى راسخة ومُثبتة.

لكن الاعتماد على الزراعة من أجل عملية التنمية لا يزال محدوداً. بالتوازي مع تلك النجاحات. هناك العديد من الإخفاقات في استخدام الزراعة من أجل التنمية. فالعديد من البلدان القائم اقتصادها على الزراعة مازالت تحقق معدلات نمو ضعيفة بنسبة الفرد في قطاع الزراعة وحوّل لا يُذكر في هيكل قطاعات الزراعة (هبوط مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي وازدياد مساهمة الصناعة والخدمات بنسبة الفرد في إجمالي الناتج المحلي). وينطبق الأمر نفسه على مجالات واسعة داخل البلدان من كافة الأنواع. فمما يخلق الضائقة مع عدم استغلال قوة الزراعة من أجل التنمية: ازدياد أعداد السكان السريع. وهبوط أحجام المزارع. وانخفاض خصوبة التربة. وعدم اغتنام فرص تنوع مصادر الدخل والهجرة. ويقع اللوم على السياسات التي تفرض ضرائب باهظة على الزراعة ولا تشجع الاستثمار كما يجب في هذا القطاع. وهذا ما يجسّد اعتبارات الاقتصاد السياسي التي تعطي الأولوية لمصالح المناطق الحضرية. وبالمقارنة بالبلدان التي نُجحت في التحوّل عندما كانت مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي لديها لا تزال كبيرة. نجد أن الإنفاق العام في قطاع الزراعة في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة - كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي - منخفض جداً (4) في المائة في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة في عام 2004 مقارنة بنسبة 10 في المائة في عام 1980. (الشكل 4). كما أن الضغوط الناجمة عن أزمات الغذاء المتكررة تسفر عن تحويل الموازنات العامة وأولويات الجهات المانحة إلى تقديم المواد

هذا القطاع. هنالك حُجَّتَان - مُنطبقتان على البلدان القائم اقتصادها على الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء - تؤيدان وجهة النظر القائلة بأن قطاع الزراعة يمكنه أن يلعب دور القيادة. الأولى أنه في العديد من هذه البلدان. يستمر تشويه جارة المواد الغذائية نتيجة لارتفاع تكاليف التعاملات وهيمنة المواد الغذائية الأساسية التي عادة ما يكون تبادلها التجاري ضئيل الحجم. ومنها: الجذريات (roots). والدرنيات (tubers). والحبوب المحليّة. لذلك يجب أن يعتمد كثير من هذه البلدان على قدراتها المحليّة. فالإنتاجية الزراعية تُحدّد بدرجة كبيرة أسعار المواد الغذائية. وهي بدورها تُحدّد تكلفة الأجور وقدرة قطاعات سلع التبادل التجاري على المنافسة. لذلك تعتبر إنتاجية المواد الغذائية الأساسية من العوامل الرئيسية في تحقيق النمو. والثانية هي أن الميزة النسبية في القطاعات الفرعية للسلع القابلة للتبادل التجاري مازالت - وللسنوات عديدة - تقع ضمن فئة الأنشطة الأساسية (الزراعة والتعدين) وتجهيز المنتجات الزراعية. وذلك نظراً لتوقّر الموارد وصعوبة مناخ الاستثمار بالنسبة للصناعات التحويلية. ويعتمد اقتصاد معظم هذه البلدان على حافظة متنوعة من الصادرات الأولية المُجهّزة وغير المُجهّزة (شاملة السياحة) من أجل الحصول على النقد الأجنبي. كما يؤدي نمو قطاعات المنتجات الزراعية القابلة للتبادل وغير القابلة للتبادل إلى نمو قوي في قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال أثر المضاعفات (multiplier effects).

الإطار 1 ما هو مستقبل إمدادات المواد الغذائية على صعيد العالم؟

لجحت الزراعة إلى حد كبير في تلبية الطلب الحقيقي العالمي على المواد الغذائية. ومع ذلك. مازال 800 مليون شخص يفتقرون إلى الأمن الغذائي. كما تركت الزراعة أثراً كبيراً على البيئة. علماً بأن المستقبل حافل بالاحتمالات المجهولة. وتوقع نماذج التحليل الحسابية ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وبذلك انعكس مسار هبوطها القائم منذ زمن طويل. وتخلق احتمالات مجهولة متزايدة وخصوصاً تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وما يثير التحديات والمخاطر الكبيرة التي تجعل من الصعب التوصل إلى توقعات مُد عوامل: تغيّر المناخ. وتدهور البيئة. وازدياد التزاحم على الأراضي والمياه. وارتفاع أسعار موارد الطاقة. والشكوك بمعدلات اعتماد تقنيات جديدة في المستقبل. ولواجهة الطلب المُتوقع. ينبغي أن يزداد إنتاج الحبوب بحوالي 50 في المائة وإنتاج اللحوم بحوالي 85 في المائة في الفترة 2000-2030. وما يضيف إلى هذا الواقع الطلب المتزايد على الخامات الرئيسية اللازمة لإنتاج أنواع الوقود الأحبائي. وهو ما أدى فعلاً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي.

إن مجمل استجابة قطاع الزراعة للطلب المتزايد يتطلب سياسات جيدة واستثمارات مستمرة. وليس استمرار الوضع على ما هو عليه الآن. وهذا يتطلب زيادة كبيرة في الاستثمار في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث من المتوقع ازدياد واردات المواد الغذائية بأكثر من الضعفين بحلول عام 2030 فيما لو استمر سيناريو الوضع الحالي على ما هو. ومن المتوقع أن يكون أثر تغيّر المناخ كبيراً دوماً وجود قدرات تُذكر للتغلب على ذلك الوضع. كما يستمر بطء إجاز التقدّم في زيادة معدلات توقّر المواد الغذائية بنسبة الفرد.

المصدر: Rosegrant and others 2007.

لجحت الزراعة إلى حد كبير في تلبية الطلب الحقيقي العالمي على المواد الغذائية. ومع ذلك. مازال 800 مليون شخص يفتقرون إلى الأمن الغذائي. كما تركت الزراعة أثراً كبيراً على البيئة. علماً بأن المستقبل حافل بالاحتمالات المجهولة. وتوقع نماذج التحليل الحسابية ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وبذلك انعكس مسار هبوطها القائم منذ زمن طويل. وتخلق احتمالات مجهولة متزايدة وخصوصاً تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وما يثير التحديات والمخاطر الكبيرة التي تجعل من الصعب التوصل إلى توقعات مُد عوامل: تغيّر المناخ. وتدهور البيئة. وازدياد التزاحم على الأراضي والمياه. وارتفاع أسعار موارد الطاقة. والشكوك بمعدلات اعتماد تقنيات جديدة في المستقبل. ولواجهة الطلب المُتوقع. ينبغي أن يزداد إنتاج الحبوب بحوالي 50 في المائة وإنتاج اللحوم بحوالي 85 في المائة في الفترة 2000-2030. وما يضيف إلى هذا الواقع الطلب المتزايد على الخامات الرئيسية اللازمة لإنتاج أنواع الوقود الأحبائي. وهو ما أدى فعلاً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي.

احتمالات مجهولة كبيرة من العسير التنبؤ بها وذلك ما يتطلب توخي الحذر في إدارة شؤون إمدادات المواد الغذائية على صعيد العالم (الإطار 1).
تقوم الرؤية الحديثة للزراعة من أجل التنمية بإعادة تحديد أدوار كل من: المنتجين، والقطاع الخاص، والدولة. كما أن أصحاب الحيازات الصغيرة هم الذين يقومون بالإنتاج بصورة رئيسية، وهم عادة من يظلون أكثر المنتجين كفاءة، ولاسيما حين تساندهم منظماتهم. ولكن عندما لا تستطيع تلك المنظمات الاستفادة من وفورات الحجم في الإنتاج والتسويق، يمكن أن تكون الزراعة التجارية كثيفة استخدام الأيدي العاملة الشكل الأفضل من بين أشكال الإنتاج، وتعتبر أسواق العمل المتسمة بالكفاءة والإنصاف الأداة الرئيسية لتقليص الفقر في المناطق الريفية. ويتصدّر القطاع الخاص تنظيم سلاسل القيمة التي تجلب السوق إلى مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع التجارية. أما الدولة فتقوم - من خلال قدرات مُعززة وأشكال جديدة من أنظمة الإدارة - بتصحيح إخفاقات الأسواق، ووضع اللوائح التنظيمية للمنافسة، وتنخرط على نحو استراتيجي في الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف تشجيع القدرة على المنافسة في قطاع الصناعات الزراعية ومساندة زيادة اشتغال أصحاب الحيازات الصغيرة والعمّال في المناطق الريفية. وفي إطار هذه الرؤية الأخذة في الظهور، تتولّى الزراعة دوراً بارزاً في برنامج التنمية.

ما هي الأدوات الفعالة في استخدام الزراعة من أجل التنمية؟

يمكن للزراعة أن تكون المصدر الرئيسي للنمو بالنسبة للبلدان التي اقتصادها قائم على الزراعة، ويمكنها تقليص الفقر وتحسين البيئة في كافة الأنواع الثلاثة من البلدان، ولو بطرق مختلفة. ويتطلب هذا: تحسين أوضاع امتلاك الفقراء في المناطق الريفية للأصول، وجعل زراعة الحيازات الصغيرة أكثر قدرة على المنافسة والاستمرار وتنوع مصادر الدخل ليوجهها نحو أسواق العمل والاقتصاد الريفي غير الزراعي، وتسهيل الخروج الناجح من قطاع الزراعة.

زيادة القدرة على الحصول على الأصول

تعتبر الأصول التي تمتلكها الأسر من بين محدّدات القدرة على: المشاركة في الأسواق الزراعية، وتأمين سبل الرزق في الزراعة القائمة على الكفاف، والمنافسة كأصحاب عمل حرّ في الاقتصاد الريفي غير الزراعي، والعثور على فرص العمل في الجهن

الغذائية المباشر بدلاً من الاستثمار في تحقيق النمو والأمن الغذائي من خلال زيادة الدخل. وحيثما شكّلت النساء غالبية أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن عدم الاستفادة من إمكاناتهن الاستفادة تامة في الزراعة يُعتبر من العوامل المساهمة في انخفاض معدلات النمو والأمن الغذائي.

لا يقتصر عدم الاستغلال الملائم للزراعة من أجل التنمية على البلدان القائمة اقتصادها على الزراعة. ففي البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحوّل ذات المعدلات العالية في نمو القطاعات غير الزراعية، جُذ أنها بطيئة في إعادة توزيع الأيدي العاملة من قطاع الزراعة للعمل في قطاعات أخرى. مما يترك أعداداً كبيرة من الفقراء في المناطق الريفية ويوسّع الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. لهذا يقوم السكان العاملون في الزراعة بطلب الإعانات المالية والحماية، لكن ضعف القدرات المالية العامة على الوفاء بتحويلات كبيرة تكفي لتخفيض الفجوة في الدخل واستمرار مطالبة سكان المناطق الحضرية بتخفيض أسعار المواد الغذائية يخلقان معضلة أمام أصحاب القرار في اتخاذ السياسات الزراعية.⁴ علماً بأن تكلفة الفرصة البديلة الناجمة عن الإعانات المالية (وهي ثلاثة أمثال الاستثمار العام في الزراعة في الهند) تتمثل في انخفاض سلع النفع العام من أجل النمو والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية. ولذلك، يجب أن تكون زيادة الدخل في قطاع الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي جزءاً من الحل اللازم.

الفرص الجديدة الأخذة في الظهور. شهد عالم الزراعة تغييراً كبيراً وسريعاً منذ صدور "تقرير عن التنمية في العالم 1982" عن الزراعة، ومن خصائص السياق الجديد في قطاع الزراعة ظهور الأسواق الجديدة المتسمة بالديناميكية، والابتكارات التقنية والمؤسسية واسعة النطاق، وتطور الأدوار الجديدة بالنسبة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. فالزراعة الجديدة الأخذة في الظهور حالياً يقودها أصحاب مشروعات العمل الحرّ في القطاع الخاص في سلاسل قيمة واسعة تربط بين المنتجين والمستهلكين وتشمل العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة من ذوي عقلية العمل الحرّ الذين تساندهم منظماتهم. كما أن زراعة المحاصيل الأساسية وصادرات السلع الأولية التقليدية جُذ لها أسواقاً جديدة مع ازدياد تمايزها بما يليب تغيرات طلب المستهلكين والاستخدامات الجديدة (على سبيل المثال أنواع الوقود الأحبائي) وتستفيد من تكامل الأسواق على الصعيد الإقليمي، ولكن تواجه الزراعة

في تشجيع: دخول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، وزيادة المساواة في توزيع الأراضي، وزيادة الكفاءة، والتنظيم بطرق تُقرّ بحقوق المرأة، ويمكن أن تنجح إعادة توزيع قطع الأراضي الكبيرة غير المُستغلة كما يجب - إذا أكملت إصلاحات لتأمين قدرة المستفيدين من ذلك على المنافسة - وهذا ما هو من الصعب حتى الآن تحقيقه. وتستخدم البرازيل وجنوب أفريقيا الإعانات المالية المُوجّهة لتسهيل عمليات إصلاح أنظمة الأراضي في بيئة الأسواق، وينبغي تعلّم الدروس من هذه التجارب الرائدة من أجل تطبيقها على نطاق أوسع.

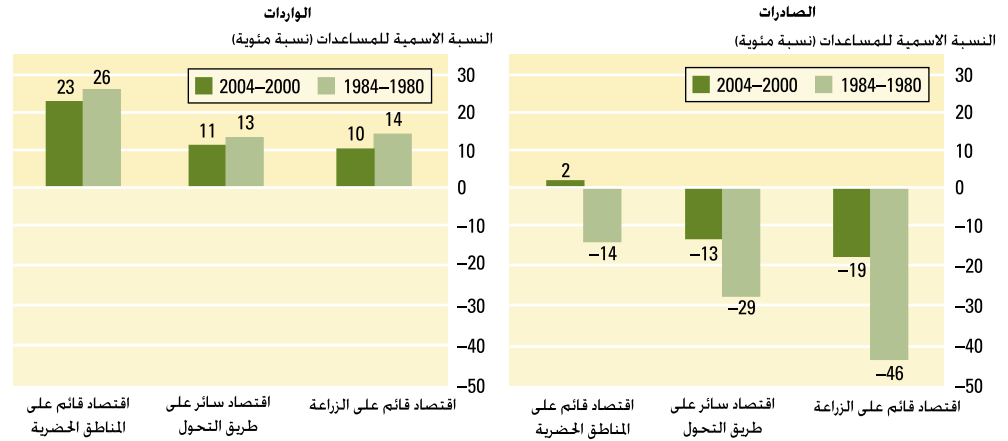
المياه. تُعتبر القدرة على الحصول على المياه وخدمات الري من بين المحدّات الرئيسية لإنتاجية الأراضي واستقرار غلّة المحاصيل. فإنتاجية الأراضي المروية تفوق وثلي إنتاجية الأراضي البعلية، إذ لا يتم ري سوى 4 في المائة من الأراضي المُستخدمة في الإنتاج الزراعي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، مقارنة بنسبة 39 في المائة في منطقة جنوب آسيا و 20 في المائة في منطقة شرق آسيا. وبما أن تغيّر المناخ يؤدي حالياً إلى احتمالات مجهولة في الزراعة البعلية وانخفاض الجريان من الجموديات، ستزداد الأهمية الحاسمة للاستثمارات في تخزين المياه، وحتى مع ازدياد شحّة المياه وارتفاع تكاليف مشروعات الري الكبيرة، هنالك العديد من الفرص لتعزيز الإنتاجية من خلال إصلاح وتجديد المشروعات القائمة وتوسيع المشروعات الصغيرة وعمليات جني المياه (water harvesting).

التعليم. بينما تُعتبر الأراضي والمياه أصولاً حاسمة الأهمية في المناطق الريفية، غالباً ما يعتبر التعليم أكثر الأصول قيمة بالنسبة لسكان الريف الراغبين في: السعي للعثور على الفرص في الزراعة الجديدة، والحصول على فرص العمالة التي تتطلب مهارات، وإنشاء مؤسسات أعمال تجارية في قطاع الاقتصاد الريفي غير الزراعي، والنجاح في الهجرة. ومع ذلك، غالباً ما تكون مستويات التحصيل التعليمي في المناطق الريفية منخفضة جداً في مختلف مناطق العالم: متوسط بالغ أربع سنوات دراسة بالنسبة للبالغين من الذكور وأقل من ثلاث سنوات بالنسبة للإناث من الإناث في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فتحسين التعليم الأساسي في المناطق الريفية أبداً ما هو في المناطق الحضرية. وحيثما كان الطلب على التعليم متأخراً بين الأسر الريفية، فمن الممكن تعزيزه من خلال تحويلات نقدية

التي تتطلب المهارات. وتمثل الأصول الرئيسية الثلاثة في: الأرض، والمياه، ورأس المال البشري. ومع ذلك، غالباً ما تكون الأصول التي يملكها الفقراء في المناطق الريفية معرضة للضغط بسبب الزيادة السكانية، وتدهور البيئة، ونزع الملكية الذي تقوم به المصالح المهيمنة، والتحيّزات الاجتماعية الكامنة في السياسات وفي توزيع سلع النفع العام. ومن بين المناطق التي تعاني أشد الافتقار إلى الأصول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن صغر مساحة المزارع في العديد من المناطق الأكثر كثافة سكانية لا يساعدها على الاستمرار، فضلاً عن أنها أخذت في الانكماش. فالأراضي شديدة التدهور والاستثمار في أنظمة الري لا تستحق الذكر، كما أن ضعف الصحّة والتحصيل العلمي يؤديان إلى الحد من الإنتاجية والقدرة على الحصول على خيارات أفضل. أما الضغط السكاني وما يرافقه من هبوط أحجام الحيازات الزراعية وشحّة المياه فهما يعتبران من التحديات الرئيسية في عدد من مناطق قارة آسيا. ويتطلب تعزيز الأصول استثمارات عامة كبيرة في الريّ والرعاية الصحية، والتعليم. وفي حالات أخرى، يتطلب الأمر تحقيق التنمية المؤسسية كتنظيم أمن حقوق الملكية وكيفية إدارة الأراضي. كما يمكن أن تستدعي زيادة الأصول إجراءات منصفة تؤدي إلى المساواة في الفرص بالنسبة للفئات المحرومة والمُستبعدة كالنساء والأقليات العرقية.

الأراضي. يمكن أن تقوم أسواق الأراضي، ولاسيما أسواق التأجير، بزيادة الإنتاجية، ومساعدة الأسر في تنويع مصادر دخلها، وتسهيل الخروج من قطاع الزراعة. ومع تقدّم المزارعين في السنّ وتنوع الاقتصاد في المناطق الريفية وازدياد معدلات الهجرة، فمن الضروري وجود أسواق للأراضي قائمة بوظائفها على نحو جيّد من أجل تحويل الأراضي إلى أكثر مُستخدميها إنتاجيةً وتسهيل المشاركة في القطاع غير الزراعي والخروج من قطاع الزراعة. ولكن في العديد من البلدان، نجد أن عدم توفر أمن حقوق الملكية وضعف إنفاذ العقود وصرامة القيود القانونية عوامل تؤدي إلى الحد من أداء أسواق الأراضي، مما يضعف كفاءة إعادة توزيع الأراضي والأيدي العاملة ويعرّض عدم المساواة القائمة فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على الأراضي. ومن الضروري خلق شبكات الأمان والقدرة على الحصول على الائتمان بغية تقليل عمليات بيع الأراضي نتيجة الضائقة حين يتعرض المزارعون للآزمات المالية. يمكن أن يساهم إصلاح أنظمة ملكية الأراضي

الشكل 5 البلدان النامية تُخفّض الضرائب على الصادرات والواردات الزراعية



المصدر: Anderson، خت الطبع.
ملاحظة: النسبة الاسمية للمساعدات هي مقياس أسعار الإنتاج المحلي منسوبة إلى الأسعار تسليم الحدود، وهي تأخذ في الاعتبار الإعانات المالية لمستلزمات الإنتاج المحلي.

الإنسان كإنفلونزا الطيور التي تنشأ بجوار الإنسان والحيوان تشكّل أخطاراً على صحة البشر. ويمكن لتحسين تنسيق برامج قطاعي الزراعة والرعاية الصحية أن يسفر عن زيادة كبيرة في الإنتاجية والرفاهة العامة.

زيادة إنتاجية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة

إن تحسين إنتاجية وريحية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة هو السبيل الرئيسي للخلاص من الفقر في إطار استخدام الزراعة من أجل التنمية. فماذا يتطلب هذا؟ مجموعة واسعة من أدوات السياسات - العديد منها ينطبق على نحو مختلف على أصحاب الحيازات الصغيرة التجارية وأولئك العاملين في زراعة الكفاف - يمكن استخدامها لتحقيق ما يلي:

- تحسين الحوافز السعرية وزيادة نوعية وكمية الاستثمار العام (الفصل 4).
- تحسين عمل أسواق المنتجات والمستلزمات (الفصلان 5 و 6).
- تحسين القدرة على الحصول على الخدمات المالية وتخفيض التعرّض لمخاطر غير مغطاة بوثيقة تأمين (الفصل 6).
- تعزيز أداء منظمات المُنتجين (الفصل 6).
- تشجيع الابتكار من خلال العلوم والتقنية (الفصل 7).
- زيادة الاستدامة الزراعية وجعلها داعمّة قوية للخدمات البيئية (الفصل 8).

(كما حصل في بنغلاديش، والبرازيل، والمكسيك) بشرط أن تتم المواظبة على الدراسة في المدارس. ولكن نجد أن نوعية التعليم هي التي تتطلب المزيد من التحسين. مع تصوّر أن التعليم بصفة عامة يتضمّن التدريب المهني الذي يمكن أن يتيح المهارات التقنية ومهارات أنشطة الأعمال التجارية المفيدة في الزراعة الجديدة والاقتصاد غير الزراعي في المناطق الريفية.

الرعاية الصحية. يمكن لانتشار الأمراض والوفيات على نطاق واسع نتيجة الإصابة بفيروس ومرض الإيدز والملاريا أن يسفر عن تخفيض كبير في الإنتاجية الزراعية وعن تدمير سبل الرزق. فغالبيتها المصابين بفيروس مرض الإيدز يعملون في الزراعة، وهناك مجال كبير بالنسبة لسياسات الزراعة لكي تكون أكثر استجابة لذلك الفيروس من خلال مساندة التكيّف مع أزمات العمالة ونقل المعرفة للأيتام، ففي المناطق الريفية من زامبيا، نجد هبوط أعداد السكان شديداً على نحو خاص بالنسبة لصغار البالغين في تلك المناطق: تفيد التقديرات أن 19 في المائة من تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و 24 سنة في عام 1990 - وهذا هو السنّ الأكثر إنتاجية - توفوا بحلول عام 2000. ولكن تخلف الزراعة أيضاً بأخطار على صحة الفقراء في المناطق الريفية، فالري يمكن أن يؤدي إلى زيادة حالات الإصابة بالملاريا، وتفيد التقديرات أن التسبّب من جراء مبيدات الآفات يسبّب وفاة 355 ألف شخص سنوياً. كما أن الأمراض التي تنتقل من الحيوان إلى

المستوى الحالي من الحماية، يمكن للبلدان الصناعية تحقيق زيادة سنوية في الرفاهة للبلدان النامية تعادل خمسة أمثال التدفقات السنوية الحالية من المعونات لقطاع الزراعة. ولكن هذا الأثر غير متجانس فيما بين المنتجات والبلدان. فمع تحرير التجارة تحريراً تاماً، من المتوقع ازدياد أسعار المواد الأولية الزراعية بنسبة يبلغ متوسطها 5.5 في المائة، بينما من المتوقع ازدياد أسعار القطن بنسبة 21 في المائة وأسعار البذور الزيتية بنسبة 15 في المائة. وهذا ما يثير الهواجس للبلدان المستوردة للمواد الغذائية التي تعاني من معوقات وقيود صارمة على النقد الأجنبي ومنها: بوروندي، ورواندا، والنيجر. ولكن البلدان الفقيرة التي تصدر القطن أو البذور الزيتية كتنشاد والسودان وبوركينا فاصو ومالي وبنن ستكون رابحة. ومن بين البلدان التي من المتوقع أن تحقق أكبر المكاسب البرازيل وتايلند وفيتنام.

يجب اختتام مفاوضات الدوحة بشأن التجارة على أسرع وجه لإزالة التشوهات الحالية كالإعانات المالية لمزارعي القطن في الولايات المتحدة، وهي إعانات تضر بمصالح أشد البلدان فقراً. ومن الضروري اعتماد سياسات وبرامج تكميلية (شاملة المعونات مقابل التجارة) من أجل تعويض الخاسرين (برامج تحويلات) وتسهيل تكيف أصحاب الحيازات الصغيرة على نحو سريع ومنصف مع الميزات النسبية الناجمة عن ذلك (الاستثمار في سلع النفع العام وإصلاح المؤسسات).

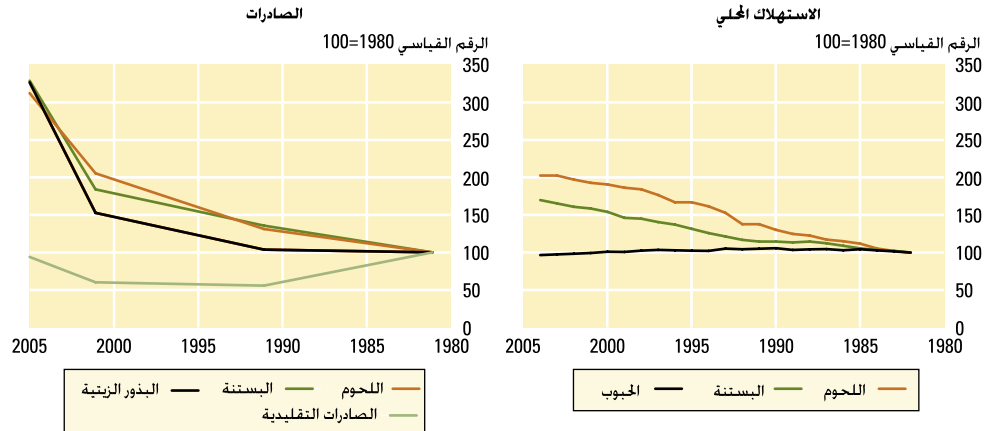
وستحدد العوامل السياسية والاقتصادية سرعة إصلاحات التجارة والأسعار والإنفاق العام. ويمكن للعضوية في منظمة التجارة الدولية (WTO) أن تساهم في الحظ على إجراء الإصلاحات. كما يمكن لوسائل الإعلام المحلية الكشف عن التكاليف بالنسبة لدافعي الضرائب وعدم المساواة في المكاسب. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون خطط التعويضات والحلول الوسط التي تتم المساومة عليها فعالة بالنسبة للخاسرين - كما في إصلاحات الأسعار في اليابان، وإصلاحات أسعار السكر في الاتحاد الأوروبي، وإصلاحات أسعار المواد الغذائية الأساسية في المكسيك في تسعينيات القرن العشرين. ويمكن لربط بين إصلاحات الزراعة على الصعيد المحلي ومجموعة من الإصلاحات الأوسع نطاقاً على صعيد اقتصاد البلد المعني زيادة احتمالات تحقيق النجاح. مثلما حصل في عدد من البلدان النامية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. لكن هذه الإصلاحات يمكن أن لا تكتمل بالنسبة للزراعة. كما أن الإصلاحات الأخرى للإعانات

تحسين الحوافز السعرية وزيادة نوعية وكمية الاستثمار العام. أدت الإصلاحات الحديثة العهد إلى تحسين الحوافز السعرية بالنسبة للمنتجين الزراعيين في البلدان النامية، بما خفّض - ولكن لم يزل - انحياز السياسات ضد قطاع الزراعة. ففيما بين الفترة 1984-1980 والفترة 2000-2004، هبط متوسط صافي الضرائب على الزراعة من 28 في المائة إلى 10 في المائة في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة، ومن 15 في المائة إلى 4 في المائة في البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحوّل. ومن حماية سلبية هامشية إلى صافي حماية بواقع 9 في المائة في البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية. لكن انخفاض مستوى الضرائب يُخفي مزيجاً من حماية الواردات وفرض الضرائب على الصادرات (ولاسيما في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة والبلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحوّل). وهذان يمكن أن يكونا مرتفعين (الشكل 5). ومن هنا، مازال هنالك مجال كبير لزيادة الكفاءة من خلال إصلاح سياسات التجارة في البلدان النامية. كما أن تحرير واردات المواد الغذائية الأساسية قد يكون مفيداً للفقراء لأن أكبر عدد من الفقراء - بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة - غالباً ما يكونون ممن يشتركون المواد الغذائية ولا يبيعونها. فيتعرض للخسارة نتيجة ذلك العديد من الفقراء الذين يبيعون المواد الغذائية ولا يشترونها (وهم أحياناً أكبر مجموعة من الفقراء). ومن الضروري اعتماد برامج مصممة بما يلائم أوضاع بلدان محددة بغية تحقيق سلاسة الانتقال إلى واقع السوق الجديد.

وعلى النقيض من ذلك، لم يجر تحقيق تقدّم يذكر نسبياً بشأن هبوط المساندة للمنتجين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). فقد هبطت المساندة للمنتجين من 37 في المائة من إجمالي قيمة إيرادات المزارع في الفترة 1986-1988 إلى 30 في المائة في الفترة 2003-2005. وتغيرت المساندة المتصلة مباشرة بأسعار المنتجات إلى أشكال أقلّ تسبباً بالتشوهات كالتحويلات النقدية "غير المرتبطة" بالإنتاج، ولاسيما في الاتحاد الأوروبي (EU). لكن هذه التحويلات ليست منفصلة كلياً عن الإنتاج لأنها تخفّض تفادي المخاطر (أثر الثروة)، وتخفّض تقلبات دخل المزارع (أثر التأمين). وتسهّل للبنوك تقديم القروض لمزارعين ما كانت لتقدم القروض لهم لولا تلك التحويلات النقدية.

تفيد التقديرات بأن أثر تحرير التجارة تحريراً تاماً على الرفاهة العامة كبير نسبياً، ومن خلال إلغاء

الشكل 6 التزايد السريع في البلدان النامية في الطلب على المنتجات عالية القيمة للاستهلاك المحلي والتصدير



المصدر: <http://faostat.fao.org>. بتاريخ يونيو 2007، وأيضاً <http://comtrade.un.org>

من خلال شبكات الإذاعة والرسائل القصيرة في المناطق الريفية، وإيصالات المستودعات، وأدوات إدارة المخاطر في الأسواق قد تخفض تكاليف التعاملات والمخاطر.

من بين القضايا الشائكة في أسواق المواد الغذائية كيفية إدارة تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية الحساسة من الواجهة السياسية في البلدان المعنية. حيث أنها تشكل جزءاً كبيراً من الإنفاق الاستهلاكي. وإذا كانت المادة الغذائية الأساسية قابلة للتبادل التجاري، يمكن أحياناً للتأمين بواسطة العقود الآجلة المتداولة في البورصات إدارة شؤون مخاطر أسعارها. وهو ما يجري في البلدان أو بالنسبة للتجار في أسواق منطقة جنوب أفريقيا حيث تستخدم بورصة المواد الأولية في جنوب أفريقيا. كما يمكن تعزيز عملية إدارة المخاطر بزيادة انفتاح الحدود وتجارة القطاع الخاص. وهو ما جرى عند نجاح إدارة نقص مخزون الأرز في بنغلاديش نتيجة للفيضانات في عام 1998. غير أن معظم المواد الغذائية الأساسية في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة ليست قابلة للتبادل التجاري إلا جزئياً. كما أن العديد من البلدان الخاضعة لعوامل مناخية قاسية ومتكررة تقوم بإدارة احتياطات الحبوب العامة بغية التقليل من عدم استقرار الأسعار - أما النتائج فهي متفاوتة. وتظل مخاطر تقلبات الأسعار عالية بالنسبة للمزارعين والمستهلكين على السواء في العديد من البلدان القائم اقتصادها على الزراعة. وتستمر أهمية شبكات الأمان المتسمة بالفعالية إلى أن يزداد الدخل أو يتحسن أداء السوق.

المالية - كالكهرباء بالجمّان للمزارعين الهنود - تظلّ حبيسة المساومات التي تسفر عن تكاليف عالية للكفاءة والبيئة.

تتوقف الاستجابة لتحسين الحوافز السعيرية على الاستثمارات العامة في البنية الأساسية اللازمة للأسواق، والمؤسسات، والخدمات المساندة. لكن نوعية الإنفاق العام غالباً ما تكون منخفضة وبحاجة إلى التحسين. وفي بعض البلدان، تبلغ الإعانات المالية غير الاستراتيجية حوالي نصف الموازنة العامة المخصصة للزراعة. ومن بين أولى خطوات تعبئة التأييد السياسي لتحسين استخدام الإنفاق العام في قطاع الزراعة: زيادة الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام، وشفافية المخصصات من الموازنة، وتحليل أثر ذلك الإنفاق.

تحسين عمل أسواق المنتجات والمستلزمات. مع التغييرات الهيكلية الكبيرة في الأسواق الزراعية ودخول فاعلين جدد أقوياء، يعتبر تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة وضمان أثر النمو الزراعي على تقليص الفقر من بين القضايا الرئيسية بالنسبة لعملية التنمية، وتختلف الخيارات بين مختلف الأسواق.

أسواق المواد الغذائية الأساسية. يمكن لتخفيض تكاليف التعاملات والمخاطر في أسواق المواد الغذائية الأساسية تشجيع ازدياد معدلات النمو والمنافع التي تتحقق للمفقر. وبالإضافة للاستثمار في البنية الأساسية، فإن الابتكارات الواعدة: بورصات المواد الأولية، وأنظمة معلومات الأسواق

في الأسواق العالمية من بين التحديات الكبيرة. ويتوقف القيام بذلك على نحو جيد على الجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص في مجالات السياسات (التشريعات الخاصة بسلامة السلع الغذائية)، والبحوث (تقييم المخاطر والممارسات الجيدة)، والبنية الأساسية (مرافق تجهيز الصادرات)، والإشراف (مراقبة الأمراض).

أسواق المستلزمات الزراعية. يستمر انتشار إخفاق الأسواق منتشراً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء - ولاسيما أسواق البذور والأسمدة - بسبب: ارتفاع تكاليف التعاملات، والمخاطر وعدم وجود وفورات الحجم. ونتيجة لذلك، يعتبر انخفاض معدلات استخدام الأسمدة من بين المعوقات الرئيسية لزيادة إنتاجية الزراعة في تلك المنطقة. ومن الضروري أن يركز الاهتمام الجديد على حلول قابلة للاستمرار بشأن إخفاقات الأسواق. وتشمل أنواع "النهج الذكي" لاستنهاض أسواق المستلزمات الزراعية القسائم الموجهة لتمكين المزارعين من شراء المستلزمات وحفز الطلب عليها في أسواق القطاع الخاص، ومُنح مَقابلة بغية ضمان تكاليف مختارة من بين تكاليف إنشاء مؤسسات التوزيع في أسواق المستلزمات في القطاع الخاص.

الإعانات المالية بشأن المستلزمات والمدخلات الزراعية - مثل أية إعانات مالية - يجب استخدامها بحذر لما لها من تكاليف فرص بديلة عالية بشأن سلع النفع العام الإنتاجية والإنفاق الاجتماعي. ولأنها تحفل بمخاطر الاستحواذ السياسي وعدم قابليتها للإلغاء. ولكن من الممكن من خلال الاستخدام الحكيم للإعانات المالية التأمين ضد مخاطر الاعتماد المبكر على التقنيات الجديدة. وتحقيق وفورات الحجم في الأسواق بغية تخفيض أسعار المستلزمات. ومن الضروري أن تكون الإعانات المالية في إطار استراتيجية شاملة تستهدف تحسين الإنتاجية على أن تكون متضمنة خيارات خروج ذات مصداقية.

تحسين القدرة على الحصول على الخدمات المالية وتخفيض التعرض لمخاطر غير مغطاة بوثيقة تأمين. مازالت القيود والمعوقات المالية واسعة الانتشار في قطاع الزراعة، وهي باهظة التكلفة وغير منصفة التوزيع. مما يحد بشدة من قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على المنافسة. وتنشأ القيود والمعوقات المالية من عدم امتلاك الأصول التي يمكن استخدامها رهوناً ضمانية (ترشيد الثروة) ومن الإحجام عن رهن الأصول عندما تكون

الصادرات التقليدية غير المعبأة. الاتجاه نحو الهبوط القائم منذ مدة طويلة في الأسعار في الأسواق العالمية للصادرات التقليدية كالبُن والقطن يهدد سبل رزق ملايين المنتجين. علماً بأن تخفيض الضرائب وزيادة تحرير أسواق الصادرات أديا إلى تحسين الدخل في العديد من الأوضاع. لكن يستدعي تحرير الأسواق دوراً جديداً للحكومة المعنية، ولاسيما في وضع اللوائح الناظمة لعمليات التسويق بما يضمن إنصافها وفعاليتها. وقد تحسّن الإنتاج والتنوعية في البلدان التي قامت بذلك - وهو ما جرى بالنسبة للقطن في زامبيا حيث ازداد إنتاج القطن ثلاثة أمثال. ومن الأمور الحاسمة الأهمية أيضاً زيادة إنتاجية الصادرات. ومن الأمثلة على ذلك التجربة الناجحة الحديثة العهد في غانا الخاصة بحصول الكاكاو. ويمكن لتحسين النوعية والتجارة المنصفة فتح فرص جديدة لأسواق أكثر مكافأة بالنسبة لبعض أصحاب الحيازات الصغيرة.

أسواق المنتجات عالية القيمة. يمكن أيضاً تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في أسواق المنتجات عالية القيمة، العالمية منها والمحلية. شاملة ثورة الأسواق المركزية الجارية في العديد من البلدان. فأسواق المنتجات عالية القيمة بالنسبة للاستهلاك المحلي هي أسرع الأسواق الزراعية نمواً في معظم البلدان النامية، حيث تتوسع بنسبة 6-7 في المائة في السنة. وتنتصدها منتجات المواشي والبستنة (الشكل 6)، فما هو طازج أو مجهزة من الخضروات والفواكه، والأسماك ومنتجاتها، واللحوم، والمكسرات، والتوابل، والزهور يشكّل حالياً 43 في المائة من صادرات المواد الغذائية الزراعية من البلدان النامية. أي ما بلغت قيمته حوالي 138 بليون دولار أمريكي في عام 2004. ومع ازدياد الدخل، تصبح الأسواق المركزية أكثر هيمنة في مجال مبيعات التجزئة المحلية بالنسبة للمنتجات الزراعية - تصل إلى 60 في المائة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية.

يتوقف أثر هذا النمو على الفقر على كيفية مشاركة سكان المناطق الريفية في أسواق المنتجات عالية القيمة، إما مباشرة كمنتجين (مثلما في بنغلاديش) أو من خلال أسواق العمل (مثلما في شيلي). ويحتاج تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة إلى البنية الأساسية الخاصة بالأسواق، وتحديث القدرات التقنية التي لدى المزارعين، وأدوات إدارة المخاطر والعمل الجماعي من خلال منظمات المنتجين. وتعتبر معالجة المعايير الصارمة المتعلقة بنواحي النظافة الصحية والصحة النباتية

تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة في الاستفادة من السمعة الحسنة التي يكسبونها كمقترضين للائتمانات البالغة الصغر من أجل الحصول على قروض أكبر. والمزيد من القروض التجارية. وما زال العديد من هذه الابتكارات في مرحلة التجريب وتتطلب التقييم والتطوير لكي تحقق فروقات حقيقية لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من المنافسة.

إدارة المخاطر. بالنسبة للأسر في المناطق الريفية، يسفر التعرّض لمخاطر غير مغطاة بالتأمين - نتيجة للكوارث الطبيعية، والأزمات الصحية، والتغيرات السكانية، وتقلبات الأسعار، وتغيرات السياسات - عن تكاليف عالية من حيث الكفاءة والرفاهية. ومن أجل إدارة احتمالات التعرّض لتلك المخاطر ينبغي على المزارعين التغاضي عن أنشطة من المتوقع أن تُدرّ دخلاً أعلى. فبيع الأصول من أجل معالجة آثار الأزمات يمكن أن تكون له تكاليف طويلة الأمد لأن التخلّي عن رأس المال (البيع الاضطراري للأراضي والمواشي) يخلق أوضاعاً غير قابلة للخروج منها أو يؤدي إلى بطء استرداد ملكية الأصول الزراعية. كما أن تعليم الأطفال ورعايتهم الصحية يمكن أن يعانين من عواقب طويلة الأمد عند إخراج الأطفال من المدارس استجابة للأزمات أو تعريضهم لفترات سوء تغذية مُبكرة، مما يؤدي إلى تحويل للفقر من جيل إلى آخر.

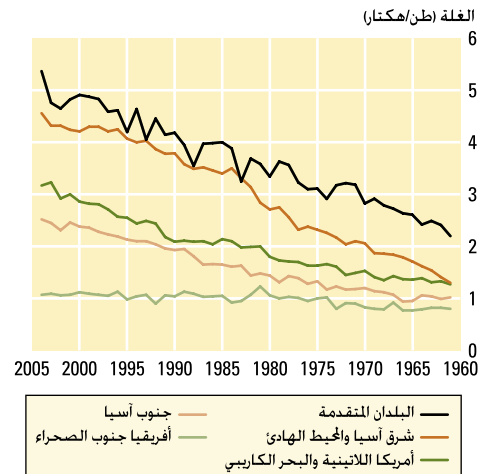
وعلى الرغم من المبادرات المتعددة، لم يتم تحقيق تقدّم يذكر في تخفيض المخاطر غير المغطاة بالتأمين في زراعة الحيازات الصغيرة. فخطط التأمين التي تُديرها الدولة ثبت عدم كفاءتها إلى حد كبير. أما التأمين المستند إلى الرقم القياسي بشأن مخاطر الجفاف واحتباس الأمطار - وهو ما يجري حالياً توسيع نطاقه من خلال مبادرات القطاع الخاص في الهند وبلدان أخرى - فيمكنه تخفيض المخاطر بالنسبة للمقترضين والمقترضين وفتح المجال للتمويل الزراعي. ولكن من غير المرجح وصول هذه المبادرات إلى الكتلة الحرجة ما لم يكن هنالك عنصر من عناصر الإعانات المالية، وأقل ما يمكن لتغطية تكاليف البدء بهذا النوع من النشاط.

تعزيز أداء منظمات المنتجين. يمكن للعمل الجماعي لمنظمات المنتجين أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف التعاملات في الأسواق، وتحقيق بعض القوة في الأسواق، وزيادة تمثيلهم في المنتديات على الصعيد الوطني والصعيد الدولي. وبالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، تعتبر منظمات

حيوية من أجل سبل الرزق (ترشيد المخاطر). علماً بأن انتهاء الحدود الائتمانية الخاصة لقطاع الزراعة نتيجة البرامج العامة أو البنوك المملوكة للدولة خلّف فجوات هائلة في الخدمات المالية. مازالت إلى حد كبير قائمة على الرغم من العديد من الابتكارات المؤسسية.

التمويل في المناطق الريفية. أدت ثورة الائتمان البالغ الصغر - التي أتاحت القدرة على الحصول على الائتمانات بدون رهونات ضمانية - إلى تسهيل الحصول على القروض بالنسبة للملايين الفقراء، ولاسيما النساء، ولكنها لم تصل إلى معظم الأنشطة الزراعية إلا في الأنشطة عالية معدل الدوران كقطعان الماشية والبستنة الصغيرتين. لكن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للفقراء في المناطق الريفية اتسع نطاقها لتشمل الادخار، والتحويلات المالية، وخدمات التأمين، وخيارات الاستئجار. ومع نشوء سلاسل التوريد المتكاملة والزراعة بالتعاقد، أخذت الوساطة المالية من خلال الوكلاء المترابطين تصبح أكثر شيوعاً. كما أن المعلومات أخذت تخفّض تكاليف التعاملات وقللت من تكلفة القروض في المناطق الريفية. على سبيل المثال من خلال استخدام بطاقات الائتمان الزراعي لشراء المستلزمات أو الهواتف الخلوبية من أجل إنجاز التعاملات المصرفية. كما أن مكاتب الإبلاغ عن الائتمان التي تغطي مؤسسات الائتمان البالغ الصغر والشريحة الدنيا من البنوك التجارية

الشكل 7 اتساع فجوة غلة محاصيل الحبوب بين منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والمناطق الأخرى



البلدان القائم اقتصادها على الزراعة. وبينما تضاعف الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير الزراعيين إلى ثلاثة أمثال في الصين والهند في السنوات العشرين الماضية. لم يزد سوى بنسبة الخمس بالكاد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (مع هبوطه في حوالي نصف بلدان تلك المنطقة).⁵ كما أن بلدان أفريقيا في وضع غير ملائم أصلاً نتيجة خصوصية سماتها الزراعية البيئية التي جعلها أقل قدرة من المناطق الأخرى على الاستفادة من عمليات نقل التقنية على الصعيد الدولي. كما أن صغر حجم العديد من تلك البلدان يمنعها من الاستفادة من وفورات الحجم في أنشطة البحوث والتطوير الزراعيين. وترافق انخفاض الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير وانخفاض عمليات نقل التقنية على الصعيد الدولي مع ركود غلة محاصيل الحبوب في منطقة أفريقيا. ما أسفر عن توسع فجوة الغلال قياساً ببقية مناطق العالم (الشكل 7). فبالنسبة لتلك البلدان. تعتبر زيادة الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير زيادة حادة والتعاون الإقليمي في ذلك المجال من الضرورات الملحة.

ليس الإنفاق المنخفض سوى جزء من المشكلة. فالعديد من مؤسسات البحوث العامة تواجه معوقات جديّة من حيث: القيادة، والإدارة، والقيود المالية التي تتطلب الاهتمام العاجل. إلا أن أسواق المنتجات عالية القيمة تفتح فرصاً جديدة أمام القطاع الخاص من أجل تشجيع الابتكار في كافة مراحل سلسلة القيمة. وغالباً ما تتطلب الاستفادة من تلك الفرص الشراكة فيما بين القطاع العام، والقطاع الخاص، والمزارعين. ومنظمات المجتمع المدني في تمويل وتطوير وتكييف الابتكار. ومع توفر مجموعة من الخيارات واسعة النطاق حالياً. من الضروري القيام بالمزيد من التقييم لما ينجح على نحو جيد وفي أي سياق.

من بين التحديات الأخرى تضيق فجوتي الدخل والإنتاجية بين المناطق وفيرة الموارد الطبيعية والمناطق الفقيرة في الموارد الطبيعية. فبالنسبة للمناطق الفقيرة في الموارد فإن الحاجة ملحة لتحسين تقنيات إدارة التربة والمياه والمواشي. وزيادة استمرارية ومرونة أنظمة الزراعة بما في ذلك اعتماد أصناف أكثر تحملاً ومقاومة للآفات والأمراض والجفاف. علماً بأنه يمكن لأنواع الأساليب التي تستغل العمليات الأحيائية والبيئية تقليل استخدام المستلزمات الخارجية. ولاسيما الكيماويات الزراعية. وتشمل الأمثلة على ذلك الفلاحة من أجل حماية التربة، وإراحة الأراضي، وتسميد المحاصيل بالسماذ الأخضر، وحفظ التربة، ومكافحة الآفات

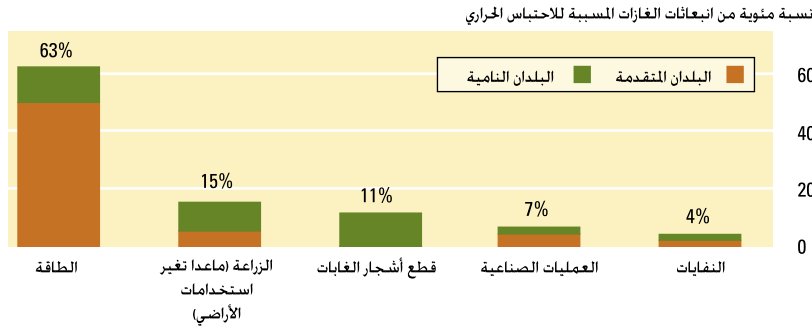
المنتجين ضرورية لتحقيق القدرة على المنافسة. وقد توسعت هذه المنظمات بسرعة كبيرة من حيث العدد والأعضاء. وغالباً ما كان ذلك في مسعى ملء الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من أنشطة: التسويق، وإتاحة المستلزمات، والائتمان؛ ومسعى لاغتنام الانفتاح الديمقراطي الذي يسمح بزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة الشؤون العامة. فبين عامي 1982 و 2002، ازدادت نسبة القرى التي لديها منظمات منتجين من 8 في المائة إلى 65 في المائة في السنغال. ومن 21 في المائة إلى 91 في المائة في بوركينا فاسو. وتنعّم شبكة تعاونيات مشتقات الألبان الهندية بما يبلغ 12.3 مليون عضو. والكثير منهم لا يملكون الأراضي ومعظمهم من النساء، ولكنهم ينتجون 22 في المائة من مجموع إمدادات الألبان في الهند.

وكثيراً ما تكون فعالية منظمات المنتجين خاضعة لمعوقات القيود القانونية، وانخفاض القدرات الإدارية، والاستحواد من النخبة، واستبعاد الفقراء، وعدم اعتراف الدولة المعنية بها شريكاً تاماً. ويمكن للجهات المانحة وللحكومات تقديم المساعدة من خلال: تسهيل تنفيذ حق إنشاء المنظمات، وتدريب القادة المعنيين، وتمكين الأعضاء الأكثر ضعفاً من أسباب القوة ولاسيما النساء والمزارعين الشباب.

تشجيع الابتكار من خلال العلوم والتقنية. نتيجة لزيادة استثمارات القطاع الخاص المتسارعة في أنشطة البحوث والتطوير، جُذ أن فجوة المعرفة الفاصلة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية أخذت في التوسع. أما البلدان النامية - شاملة مصادر القطاعين العام والخاص معاً - فلا تستثمر سوى نسبة التوسع ما تستثمره البلدان الصناعية في البحوث والتطوير الزراعيين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي.

ولتضيق هذه الفجوة، ينبغي أن تتصدّر الزيادة الحادة في استثمارات أنشطة البحوث والتطوير أجندة السياسات المعنية. فالعديد من الاستثمارات الدولية والوطنية في تلك الأنشطة أسفرت عن نتائج عوّضت كثيراً عن ذلك الإنفاق. حيث بلغ متوسط العائد الداخلي 43 في المائة في 700 من مشروعات البحوث والتطوير التي تم تقييمها في بلدان نامية من كافة مناطق عمل البنك الدولي. غير أن إخفاقات السوق وأنظمة الإدارة العامة على صعيد البلدان والصعيد العالمي أدت إلى نقص خطير في الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير وفي أنظمة الابتكار بصورة عامة. ولاسيما في

الشكل 8 الزراعة وقطع أشجار الغابات سببان كبيران لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري



المصدر: فريق تقرير عن التنمية في العالم 2008، استناداً إلى بيانات من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. www.unfccc.int

خزانات وسدود المياه بالطمي. وليس الجواب على ذلك إبطاء التنمية الزراعية. بل السعي للعثور عن أنظمة إنتاج أكثر قابلية للاستمرار وتعزيز قيام الزراعة بتقديم الخدمات البيئية. ويمكن للعديد من الابتكارات التقنية والمؤسسية الواعدة زيادة قابلية الزراعة للاستمرار مع حد أدنى من المفاضلة بين تحقيق النمو وتقليص الفقر. كما يمكن لاستراتيجيات إدارة المياه في المناطق المروية: تحسين الإنتاجية. والوفاء بطلبات كافة مستخدمي المياه (بما في ذلك البيئة). وتخفيض تلوث المياه. واستخراج المياه الجوفية بكميات تسهل تعويضها. وتتوقف هذه الاستراتيجيات على إلغاء الحوافز الدافعة لهدر المياه. ونقل إدارة شؤون المياه إلى مجموعات مستخدميها على الصعيد المحلي. والاستثمار في تحسين التقنيات. ووضع اللوائح الناظمة للعوامل الخارجية بمزيد من الفعالية. وحقق لا مركزية إدارة مشروعات الري لجأحاً أكبر إذا حددت الأطر القانونية على نحو واضح أدوار وحقوق مجموعات مستخدمي المياه. وإذا طورت تلك المجموعات قدراتها لإدارة شؤون الري على نحو جماعي.

كما يمكن لتحسين التقنيات وطرق إدارة مستلزمات المزارع الحديثة زيادة قابلية المزارع البعلية للاستمرار. ومن بين النجاحات الكبيرة التي حققتها الزراعة في العقود الماضية من السنوات فلاحية الحماية (أو عدم الفلاحة). ونجح هذا النهج في الزراعة التجارية في أمريكا اللاتينية. وبين أصحاب الحيازات الصغيرة في أنظمة الأرز والقمح في جنوب آسيا. وفي غانا. وما يحفل بتباشير الخير في المناطق ذات الموارد الطبيعية الضعيفة أنواع النهج المستند إلى المجتمعات المحلية بشأن إدارة شؤون الموارد الطبيعية. ومن بين الأمثلة على ذلك برنامج إدارة مستجمعات المياه في شرق الأناضول

بالاعتماد على التنوع البيولوجي والمكافحة البيولوجية أكثر من الاعتماد على مبيدات الآفات. وما أن معظم التقنيات تخص مواقع محددة. فإن تطويرها واعتمادها يتطلبان نهجاً تعاونياً لامركزياً بشكل أكبر. مدعوماً بالعمل الجماعي بين المزارعين ومجتمعاتهم المحلية.

يحق التقدم الكبير للتقنيات الأحيائية منافع كبيرة محتملة للمنتجين والمستهلكين الفقراء. لكن للاستثمارات الحالية في تلك التقنيات - المتركة في القطاع الخاص والمدفوعة باعتبارات تجارية - أثر محدود على إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية. أما الاستثناء من هذا فهو قطن Bt في الصين والهند. وأدى انخفاض الاستثمار العام في التقنيات الأحيائية وببطء التقدم في وضع اللوائح الناظمة بشأن مخاطر البيئة وسلامة المواد الغذائية إلى إعاقة ووقف تطوير الكائنات الحية المعدلة وراثياً (GMOs) التي يمكن أن تساعد الفقراء. وستتم خسارة المنافع المحتملة من تلك التقنيات ما لم تسارع جهات التنمية الدولية إلى زيادة دعمها للبلدان المهتمة بتلك التقنيات بشكل كبير.

زيادة استدامة واستقرار الزراعة لتقديم الخدمات البيئية. للزراعة وتواجدها أثر كبير على البيئة. ولكن هنالك العديد من الفرص لتخفيض ذلك. فمنذ قمة الأرض التي جرى عقدها في ريو دي جانيرو في عام 1992. من القبول بصفة عامة أنه لا يمكن فصل البرامج البيئية عن برامج أوسع تشمل الزراعة من أجل التنمية. كما أن مستقبل الزراعة مرتبط أساساً بتحسين إدارة قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد الزراعة عليها.

فالزراعة المكثفة والزراعة الموسعة تواجهان معاً مشاكل بيئية - ولكن من أنواع مختلفة. فتكثيف الزراعة أسفر عن: مشاكل بيئية ناجمة عن تناقص التنوع البيولوجي. وسوء إدارة مياه الري. والتلوث بالكيمياويات الزراعية. والتكاليف الصحية والوفيات الناجمة عن التسمم بمبيدات الآفات. كما أن لثورة تربية المواشي تكاليفها الخاصة. ولاسيما في المناطق كثيفة السكان وتلك المحيطة بالمدن. بسبب نفائات الحيوانات وأمراضها كإنفلونزا الطيور. ويعاني العديد من المناطق ضعيفة الموارد الطبيعية من قطع أشجار الغابات. وتعرية التربة. والتصحر. وتدهور المراعي ومستجمعات المياه. ففي مرتفعات شرق أفريقيا. يمكن أن تسفر تعرية التربة عن هبوط الإنتاجية بنسبة 2-3 في المائة سنوياً. إضافة إلى نشوء آثار خارج المواقع المعنية كامتلاء

المناخ. فانخفاض المحاصيل ونفوق المواشي يسفران عن خسائر اقتصادية مرتفعة ويقوضان الأمن الغذائي في مناطق من أفريقيا جنوب الصحراء. وسيزدادان حدة مع استمرار الاحترار العالمي. فازدياد حدوث الجفاف واحتباس الأمطار وشح المياه يمكن أن يسفر عن دمار مساحات واسعة من المناطق المدارية والأستوائية وتقويض مياه الري والشرب في مجتمعات محلية بكاملها سكانها من الفقراء والمُعَرَّضين للمعاناة. وعلى المجتمع الدولي أن يصعد على نحو عاجل مسانده أنظمة الزراعة المحمية من تأثيرات المناخ من أجل الفقراء، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء، ومناطق جبال الهيمالايا، وجبال الأنديز. وبناء على مبدأ قيام الجهات التي تتسبب بالتلوث بدفع تعويضات عنه، تقع المسؤولية على عاتق البلدان الغنية في التعويض على البلدان الفقيرة عن التكاليف التي تترتب على التكيف مع الواقع المناخي الجديد. وحتى الآن، ليست التعهدات والارتباطات العالمية للصناديق القائمة لأغراض التكيف مع ذلك الواقع كافية على الإطلاق.

الزراعة وقطع أشجار الغابات في البلدان النامية هما أيضاً من المصادر الرئيسية لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. فهما يسهمان بحوالي 22 في المائة وفي حدود 30 في المائة من مجموع الانبعاثات، وأكثر من نصفها ناجم عن قطع أشجار الغابات نتيجة لتعدي الأنشطة الزراعية على الغابات (13 مليون هكتار من المساحات الغابية التي يتم قطع أشجارها سنوياً على الصعيد العالمي) (الشكل 8).⁶ وما يتيح إمكانات كبيرة غير مستغلة من أجل تخفيض الانبعاثات نتيجة تغيير استخدامات الأراضي في الزراعة خطط تبادل حصص انبعاثات غاز الكربون - ولاسيما إذا تم توسيع نطاق تغطيتها بما يتيح موارد تمويلية مقابل تفادي قطع أشجار الغابات وامتصاص التربة لغاز الكربون (على سبيل المثال: فلاحه الحماية). كما أن بعض التحسينات في ممارسات إدارة الأراضي والمواشي (على سبيل المثال، فلاحه الحماية والحراجه الزراعية) هي أوضاع تحقق الربح للجميع: فيعد استثمار أولي، يمكن أن تسفر عن أنظمة زراعة أكثر إنتاجية وقابلية للاستمرار.

أنواع الوقود الأحياي - الفرصة والتحدّي. ظهرت فرص جديدة من أجل تخفيف حدة تغيّر المناخ وخلق أسواق جديدة كبيرة من أجل الزراعة. وذلك من خلال إنتاج أنواع الوقود الأحياي بسبب الأسعار العالية لأنواع مصادر الطاقة. ولا تتوفر برامج سليمة اقتصادياً من بين برامج أنواع الوقود

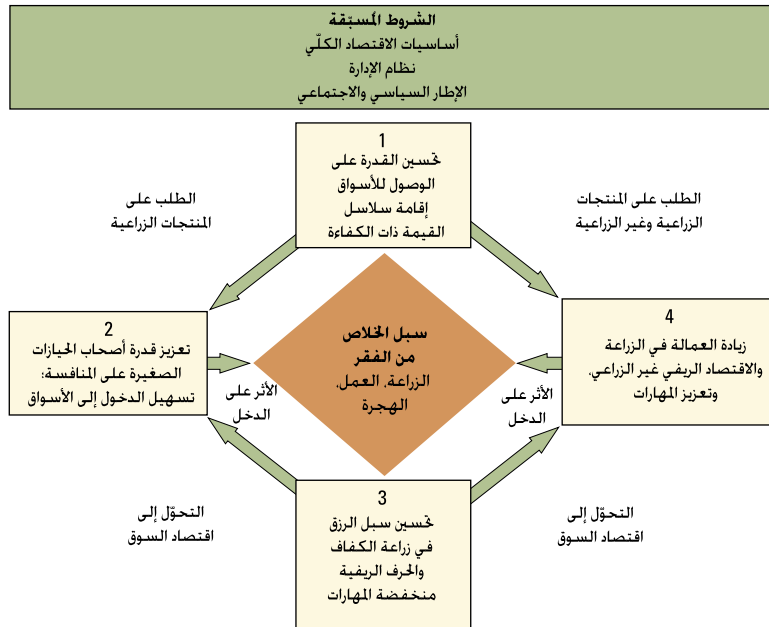
في تركيا. وحسبما تبين من بيانات استقصاء من 20 بلداً، تؤدي مشاركة النساء النشطة في منظمات المجتمعات المحلية إلى تحسين فعالية عملية إدارة الموارد الطبيعية والقدرة على حل النزاعات. ويعتبر تصحيح أنظمة الحوافز الخطوة الأولى نحو إدارة الموارد بما يحقق استمراريته. فمما يعيق غالباً الاعتماد الواسع النطاق لأنواع النهج القابل للاستمرار: السياسات غير الملائمة فيما يتعلق بالأسعار والإعانات المالية، وعدم إدارة أو السيطرة على العوامل الخارجية. ومن الضروري في مناطق الزراعة المكثفة والموسعة معاً، تدعيم حقوق الملكية (مثلما في أراضي المتنزهات الزراعية الحراجية في النيجر). وإتاحة حوافز طويلة الأمد من أجل إدارة الموارد الطبيعية مع منافع غير زراعية (كالمخ المكافحة الخاصة بحماية التربة). كما يجب تخفيض الحوافز غير الملائمة التي تشجع على الاستغلال المفرط للموارد - كالإعانات المالية للمحاصيل كثيفة استخدام مياه الري التي تسفر عن فرط ضخ المياه الجوفية.

غالباً ما تكون الإصلاحات في سياسة الزراعة صعبة من الوجهة السياسية، حيث أن تحسين إدارة المياه من خلال التقنيات (الاستشعار عن بعد)، وتحسين نوعية خدمات الري، وزيادة المساءلة أمام مستخدمي المياه قد تستقطب الدعم السياسي لتفعيل الإصلاح في قطاع المياه.

يمكن أن يساهم تقاضي رسوم عن الخدمات البيئية في التغلب على إخفاقات السوق في إدارة العوامل الخارجية البيئية، فحماية مستجمعات المياه والغابات تؤدي إلى تحقيق خدمات بيئية (مياه الشرب النظيفة، واستقرار تدفقات المياه إلى شبكات الري، وامتصاص غاز الكربون، وحماية التنوع البيولوجي) ينبغي تعويض الجهات التي تقوم بتقديمها من خلال رسوم يدفعها المستفيدون من تلك الخدمات. فالاهتمام بهذا أخذ في التزايد، ولاسيما في أمريكا اللاتينية، ففي نيكاراغوا، أسفر تقاضي تلك الرسوم عن تخفيض مساحة المراعي المُدهورة والمحاصيل السنوية بنسبة تزيد على 50 في المائة لصالح رعي الأشجار (رعي الغابات)، ونصفها لمزارعين فقراء. كما أن المصادقة البيئية على المنتجات تسهّل قيام المستهلكين بدفع رسوم تؤدي إلى إدارة البيئة بما يحقق استمراريته. وهو ما يجري في إطار التجارة المنصّفة أو البنّ المزروع تحت غطاء شجري.

الضرورة الملحة لمعالجة تغيّر المناخ. الفقراء الذين يعتمدون على الزراعة هم الأكثر عرضة لأضرار تغيّر

الشكل 9 الأهداف الأربعة لسياسات برنامج الزراعة من أجل التنمية تشكل مُعَيّن السياسات



المصدر: فريق تقرير عن التنمية في العالم - 2008.

والقطاع الريفي غير الزراعي. ولكن الفرص أفضل بالنسبة لذوي المهارات، أما النساء ذات المستويات المنخفضة من التحصيل العلمي فهنّ في وضع غير ملائم. ويمكن أن تكون الهجرة قفزة إلى الأعلى على سلّم الدخل بالنسبة للعاملين ذوي الكفاءات والمهارات، أو قد تكون مجرد ترحيل للفقر إلى المناطق الحضرية بالنسبة للآخرين.

تتمثّل أولوية السياسات في خلق المزيد من فرص العمل في الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الريفي غير الزراعي على السواء. أما المكوّنات الأساسية للاقتصاد الريفي الديناميكي غير الزراعي فهي النمو الزراعي بمعدلات عالية والمناخ الجيّد للاستثمار، ومن بين الأمور الحاسمة الأهميّة ربط الاقتصاد المحلي بالأسواق الواسعة من خلال: تخفيض تكاليف التعاملات، والاستثمار في البنية الأساسية، وتقديم الخدمات المساندة لأنشطة الأعمال التجارية، وامتلاك المعلومات التي تتطلبها الأسواق. علماً بأنّ المجتمعات القائمة على الزراعة فعالة - شركات تقوم في منطقة جغرافية محددة تنسّق فيما بينها لتتنافس على تقديم الخدمات لأسواق متمسمة بالديناميكية - حيث ثبت ذلك بتجارب جيدة التوثيق بالنسبة للمصادر غير التقليدية في وادي سان فرانسيسكو في البرازيل وبالنسبة لإنتاج مشتقّات الألبان في بيرو وإكوادور.

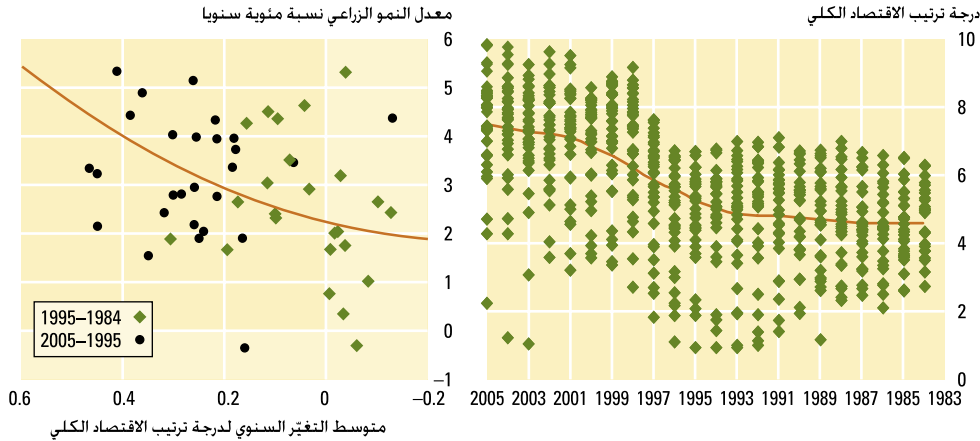
الأحيائي. والعديد منها يثير مخاطر اجتماعية (ارتفاع أسعار المواد الغذائية) ومخاطر بيئية (قطع أشجار الغابات). وحتى الآن، جرى إنتاج تلك الأنواع في البلدان الصناعية في ظل حماية من تعريفه أسعار عالية مع الإعانات المالية الكبيرة. وتضر هذه السياسات بالبلدان النامية المنتجة على نحو متّسم بالكفاءة - أو يمكن أن تصبح كذلك - في أسواق جديدة مربحة من بين أسواق الصادرات. كما يتوجّب على الفقراء من بين المستهلكين دفع أسعار أعلى ثمناً للمواد الغذائية الأساسية مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية كنتيجة مباشرة لتحويل غلال الحبوب إلى وقود أحيائي، أو على نحو غير مباشر نتيجة لابتعاد الأراضي عن إنتاج المواد الغذائية.

تعتبر البرازيل أكبر منتجي الوقود الأحيائي وأكثرهم كفاءة، وذلك نتيجة لانخفاض تكلفة إنتاج قصب السكر في ذلك البلد. ولكن من غير المرجح أن تتمكن البلدان النامية من إنتاج هذا النوع من الوقود بنفس الكفاءة من خلال التقنيات الحالية. وينبغي توضيح السياسات واللوائح التنظيمية أو أنظمة المصادقة الموافقة التي تؤدي إلى تخفيف الأثر البيئي الكبير المحتمل أن ينجم عن إنتاج أنواع الوقود الأحيائي. ومن المهمّ زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في البحوث اللازمة لتطوير عمليات وخطوات إنتاج أكثر كفاءة وقابلية للاستمرار تستند إلى خامات رئيسية لا تشمل المواد الغذائية الأساسية.

تخطّي الزراعة: الاقتصاد الريفي الديناميكي والمهارات اللازمة للمشاركة فيه

خلق فرص العمل في المناطق الريفية. إن الازدياد السريع لعدد سكان المناطق الريفية المصحوب بتقلص الفرص للعمالة الزراعية. جعل خلق فرص العمل في المناطق الريفية تحدياً هائلاً. ويعمل في سوق العمل الزراعي والاقتصاد الريفي غير الزراعي في آسيا وأمريكا اللاتينية ما بين 45 و 60 في المائة من القوى العاملة في بلدان هاتين المنطقتين. أما العمالة في الزراعة لحساب الذات فما زالت في أفريقيا جنوب الصحراء فقط هي النشاط المهيمن بالنسبة لقوة العمل الريفية، ولاسيما بالنسبة للنساء. ولكن مع التزايد السريع في أعداد سكان المناطق الريفية وانخفاض أحجام المزارع، ينبغي معالجة مشكلة العمالة في تلك المناطق أيضاً. يتيح سوق العمل في المناطق الريفية احتمالات عمالة لسكان المناطق الريفية في الزراعة الجديدة

الشكل 10 ازادات معدلات النمو الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء مع تحسّن أوضاع الاقتصاد الكلي



المصدر: فريق تقرير عن التنمية في العالم 2008. استناداً إلى بيانات من الدليل الدولي لمخاطر البلدان. <http://www.icrgonline.com>. ملاحظة: درجة ترتيب الاقتصاد الكلي هي متوسط درجة ترتيب رصيد الموازنة ودرجة ترتيب التضخم النقدي واستقرار أسعار الصرف. كل نقطة تمثل أحد البلدان.

للمعاناة من الأزمات، وينبغي تنظيم هذه البرامج بما لا يقوّض سوق العمل المحلي والاقتصاد الغذائي ولا يخلق حوافز لتجنب العمل بين المستفيدين منها. ولكن مع الوصول "في الوقت اللازم" إلى الذين هم بأمرّ الحاجة إليها. ومع تحوّل تأكيد الحكومات وبرامج الجهات المانحة في العقدين الماضيين من السنوات نحو التحويلات كأداة لتقليص الفقر وزيادة الاهتمام بتقييم الأثر، تمّ تعلّم الكثير عن كيفية تحسّن توجيه وتصويب هذه البرامج من أجل زيادة فعاليتها.

كيف يمكن دعم الزراعة من أجل تحقيق برامج التنمية على أحسن وجه؟

إن دعم الزراعة ضمن برنامج التنمية يحتاج إلى تحديد ما ينبغي فعله وكيف يجري القيام به، ويتطلب ما ينبغي فعله إطار سياسات مركّز إلى سلوك المعنيين - وهم المُنتجون ومنظماتهم، والقطاع الخاص في سلاسل القيمة، والدولة. وتتطلب كيفية القيام به نظام الإدارة الفعال لحشد التأييد السياسي وقدرات التنفيذ. أيضاً بالاستناد إلى سلوك المعنيين - الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات المانحة، والمؤسسات العالمية.

تحديد برنامج الزراعة من أجل التنمية

فتح وتوسيع سبل الخلاص من براثن الفقر. تقوم الأسرة في المناطق الريفية بمجموعة من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، وهذا ما يمكنها من الاستفادة من مهارات أعضائها المختلفة وتنويع

يكمّن التحديّ الحقيقي في المساعدة في تحوّل سكان المناطق الريفية إلى فرص عمل أعلى أجوراً. ومن الضروري وجود لوائح ناظمة للعمل تساعد في دمج نسبة كبيرة من العاملين في الريف في الأسواق الرسمية وإلغاء التمييز بين الرجال والنساء. ويمكن تشجيع التعليم والتأهيل والمهارات وروح العمل الحرّ - من خلال إتاحة الحوافز للأباء والأمهات لتحسين مستويات تعليم أطفالهم، وتحسين نوعية المدارس، وإتاحة فرص التعليم الملائمة للأسواق الناشئة.

إتاحة شبكات الأمان. يمكن لإتاحة المساعدات الاجتماعية للفقراء المُزمنين والمرحليين زيادة الكفاءة والرفاهة معاً. وتنتج زيادة الكفاءة عن تخفيض تكاليف إدارة المخاطر وتخفيض مخاطر هبوط رأس المال نتيجة بيع الأصول عند الأزمات. أما زيادة الرفاهة فتنتج عن مساندة الفقراء المُزمنين بمعونات غذائية أو تحويلات نقدية. ففي البرازيل وجنوب أفريقيا ومعظم بلدان شرق أوروبا وآسيا الوسطى، تقوم صناديق المعاشات التقاعدية غير المعتمدة على اشتراكات في المناطق الريفية بحماية المُستئين، وتسهيل التحويل المبكر للأراضي إلى الأجيال الأصغر سناً، وإعفاء العاملين من العبء المالي الناجم عن إعالة المُستئين. وثبت أن لهذه السياسات أثر جانبي هامّ على الأوضاع الصحية والتعليمية لأحفاد المتقاعدین.

ولشبكات الأمان أيضاً - كبرامج التشغيل المضمون والمعونات الغذائية أو التحويلات النقدية - وظيفة تأمينية في حماية الأشد ضعفاً وعرضة

التوافق الاجتماعي، وكفاية نظام الإدارة، وسلامة أساسيات الاقتصاد الكلي. وهذا الشرط الأساسي كان دائماً غير مُستوفى في البلدان القائمة اقتصادها على الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين.

- **الشمولية.** أي أن يجمع البرنامج بين الأهداف الأربعة من مُعيّن السياسات. وفقاً لأوضاع كل من البلدان المعنية، كما يحدد المؤشرات التي تساعد على تحديد ورصد وتقييم مدى التقدم المحرز من أجل تحقيق أهداف هذه السياسات.
- **التمايز.** تختلف البرامج باختلاف أنواع البلدان، بما يعكس الفروق في الأولويات والأوضاع الهيكلية فيما بين العوالم الزراعية الثلاثة. ويجب أيضاً تصميم البرامج بما يتلاءم مع خصوصيات كل من البلدان من خلال استراتيجياتها الزراعية على الصعيد الوطني ومع مشاركة أصحاب المصلحة المباشرة.
- **الاستدامة.** يجب أن تكون هذه البرامج مستدامة بيئياً، سواء من أجل تخفيض الأثر البيئي للزراعة أو لتحقيق استمرارية النمو الزراعي في المستقبل.
- **إمكانية التطبيق.** لكي يتم تنفيذ البرامج وتحقيق أثر كبير منها، يجب أن تستوفي السياسات والبرامج المعنية شروط إمكانية السياسية والقدرات المؤسسية ورخص التكلفة المالية.

البلدان القائمة اقتصادها على الزراعة: تحقيق النمو والأمن الغذائي. تشكّل بلدان أفريقيا

المخاطر. ويمكن أن تكون سبب الخلل من برائن الفقر من خلال زراعة الحيازات الصغيرة. والعمل بأجر في الزراعة. والعمل بأجر أو لحساب الذات في الاقتصاد الريفي غير الزراعي. والهجرة من المناطق الريفية - أو مجموعة من هذه الأمور. وتعتبر الفروق بين الجنسين في القدرة على الحصول على الأصول والقيود على الحركة من العوامل الهامة في تحديد السبل المتوفرة أو المتاحة.

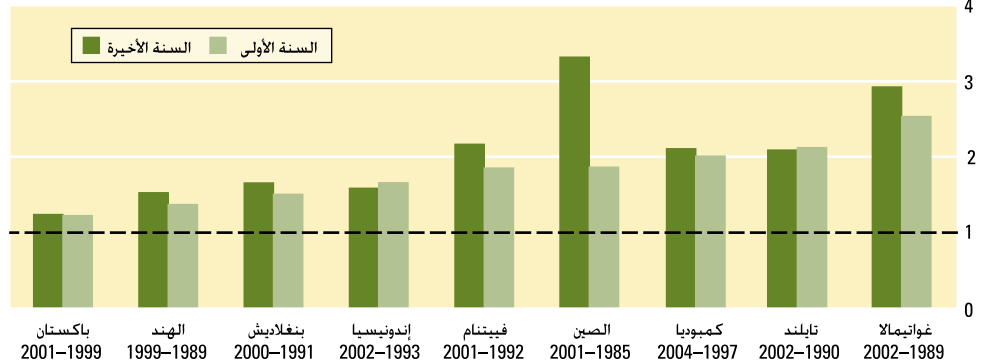
تنطلق زيادة فعالية الزراعة في مساندة تحقيق النمو المستدام وتقليص الفقر من: المناخ السياسي الملائم، وكفاية نظام الإدارة العامة، وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة. وبعد ذلك تتطلب برنامجاً لكل نوع من أنواع البلدان بالاستناد إلى مزيج من أربعة أهداف بشأن السياسات - وهي تشكل ما يُسمى مُعيّن السياسات (الشكل 9):

- **الهدف 1.** تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق وإقامة سلاسل قيمة ذات كفاءة
 - **الهدف 2.** تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على المنافسة وتسهيل دخول الشركات والمؤسسات إلى الأسواق
 - **الهدف 3.** تحسين سبل الرزق في زراعة الكفاف والحرف الريفية منخفضة المهارات
 - **الهدف 4.** زيادة العمالة في الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي. وتعزيز المهارات
- في إطار استخدام الزراعة من أجل التنمية، ينبغي على البلد المعني وضع برنامج يتميز بالخصائص التالية:

- **وضع الشروط المُسبقّة.** لا يمكن تنفيذ عناصر برنامج الزراعة على نحو فعال بدون:

الشكل 11 ازدياد تباين الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في معظم البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحوّل

نسبة متوسط الدخل في المناطق الحضرية إلى متوسط الدخل في المناطق الريفية



المصدر: فريق تقرير عن التنمية في العالم 2008، استناداً إلى استقصاءات لأسر نموذجية على صعيد البلدان.

والمناطق متوسطة وعالية الإمكانات. حيث العائد على الاستثمار أعلى ما يمكن. وفي نفس الوقت ضمان سبل رزق مزارعي الكفاف وأمنهم الغذائي. ويتطلب دعم الزراعة تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق وتطوير سلاسل أسواق حديثة. كما يتطلب ثورة في إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة تركز على المواد الغذائية الأساسية بحيث تشمل أيضاً صادرات تقليدية وغير تقليدية. ومن الضروري القيام باستثمارات طويلة الأمد في إدارة التربة والمياه بغية تعزيز مرونة أنظمة الزراعة. ولاسيما للعاملين في زراعة الكفاف في المناطق النائية والحافلة بالخطر. ويتطلب الأمر الاستفادة من النمو الزراعي من أجل تنشيط الاقتصاد الريفي غير الزراعي في إنتاج سلع وخدمات غير قابلة للتبادل التجاري. ويجب أن تتضمن هذه البرامج الإقرار بدور النساء المهيمين غالباً كمزارعات وقائمات بتجهيز المنتجات الزراعية وبياعتها لها في الأسواق المحلية.

تنطوي أوضاع أفريقيا جنوب الصحراء على أربع خصائص لبرنامج الزراعة من أجل التنمية. أولاً. يجب أن يستقطب النهج المتعدد القطاعات التآزر بين التقنيات (البذور والأسمدة، وسلالات المواشي)، وإدارة شؤون التربة والمياه لتحقيق استدامتها. وخدمات المؤسسات (الإرشاد الزراعي، والتأمين، والخدمات المالية)، وتنمية رأس المال البشري (التعليم، الرعاية الصحية) - وهي مرتبطة جميعاً بتنمية الأسواق. ثانياً. يجب اعتماد لامركزية إجراءات التنمية الزراعية بغية تصميمها بما يتواءم مع الأوضاع المحلية. ويشمل هذا أنواع النهج المدفوع باعتبار المجتمعات المحلية. مع قيام النساء - وهن غالبية المزارعين في تلك المنطقة - بدور القيادة. ثالثاً. يجب تنسيق البرامج بين مختلف البلدان لإتاحة إنشاء سوق موسعة وتحقيق وفورات الحجم في خدمات كالبحوث والتطوير. رابعاً. يجب أن تعطي البرامج الأولوية لحماية الموارد الطبيعية والتأقلم مع تغير المناخ بغية الحفاظ على النمو. وتتطلب هذه البرامج استقرار الاقتصاد الكلي، وسياسات لتحسين حوافز المنتجين والتجارة، وزيادة الاستثمارات زيادة كبيرة - وخصوصاً البنية الأساسية، والطرق، والاتصالات لتحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق. والبحوث والتطوير لمعالجة المحاصيل والبيئة الزراعية الأفريقية المتميزة، وذلك حسب ما ينص عليه إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

تجتمت الطفرة الحديثة العهد في قطاع الزراعة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء عن تحسين الحوافز السعريّة نتيجة لإصلاحات الاقتصاد الكلي وقطاع

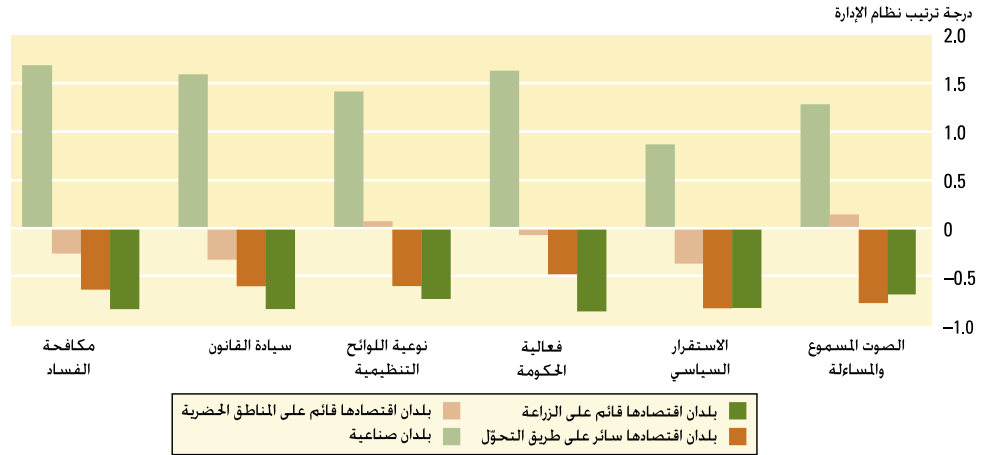
جنوب الصحراء نسبة 80 في المائة من سكان المناطق الريفية في البلدان القوائم اقتصادها على الزراعة. فبالنسبة لها، مع محدودية قابلية المواد الغذائية للتبادل التجاري والميزة النسبية في القطاعات الفرعية الأساسية، يجب أن تكون زيادة الإنتاجية الزراعية أساس نمو الاقتصاد الوطني وأداة تقليص الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وهذا ما يعتبر خدياً هائلاً بالنسبة للحكومات والمجتمع الدولي، ولكن ليست هنالك بدائل أخرى تُذكر للنجاح في هذا المسعى. وهنالك فرص جديدة تتيح الأساس للتفاوض.

ومع تحسّن أوضاع الاقتصاد الكلي وأسعار المواد الأولية في أفريقيا جنوب الصحراء بدءاً من منتصف تسعينيات القرن العشرين (الشكل 10)، ازدادت معدلات نمو الزراعة من 2.3 في المائة سنوياً في ثمانينيات القرن العشرين إلى 3.8 في المائة بين عام 2001 وعام 2005. وبدأت معدلات الفقر في المناطق الريفية بالهبوط حيثما حدث النمو - ولكن ازدياد معدلات النمو السكاني امتصّ الكثير من المكاسب - مما أدى إلى تخفيض معدل النمو الزراعي بنسبة الفرد إلى 1.5 في المائة. ومن الممكن الآن تحقيق معدلات نمو أعلى وتخفيض أسرع لأعداد الفقراء، ولكن من شأن ذلك أن يتطلب التزامات ومهارات وموارد.

يسفر تنوع الأوضاع المحلية في أفريقيا جنوب الصحراء عن مجموعة واسعة من أنظمة الزراعة والاعتماد على العديد من أنواع المواد الغذائية الأساسية. ما يعني سببياً لنمو الإنتاجية يختلف كثيراً عما في آسيا.⁷ ومع أن التنوع يؤدي إلى تعقيد تطوير تقنيات جديدة، لكنه يتيح مجموعة واسعة من الفرص من أجل الابتكار. علماً بأن الاعتماد على توقيت وكمية هطولات الأمطار يزيد التعرض لعوامل الطقس ويحد من القدرة على استخدام تقنيات تعزيز الغلال. وهناك إمكانات هائلة غير مُستغلة في تخزين واستخدام المياه بمزيد من الكفاءة، فقيام بلدان داخلية صغيرة بالتصريف لوحدها لا يمكن أن يحقق وفورات الحجم في أسواق المنتجات وفي أنشطة البحوث والتدريب، وهذا ما يسبغ أهمية كبيرة على التكامل الإقليمي. فالكثافة السكانية المنخفضة التي تزيد تكلفة تقديم خدمات البنية الأساسية وخسارة الموارد البشرية نتيجة لفيروس وممرض الإيدز تسفران عن معوقات وعقبات إضافية.

ينبغي على البرامج الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء تعزيز النمو من خلال تحسين قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على المنافسة في المجالات

الشكل 12 الترتيب التصنيفي لنظام الإدارة منخفض بالنسبة للبلدان القائم اقتصادها على الزراعة وتلك السائر اقتصادها على طريق التحوّل



للخطر القدرة على البقاء على قيد الحياة إذا لم تتوفر فرص الدخل خارج المزارع. كما أن التراجع على الحصول على المياه شديد جداً. مع ازدياد طلب المناطق الحضرية على تلك المياه وتدهور نوعيتها نتيجة الجريان السطحي الزراعي. ومع ازدياد الدخل من خارج المزارع. فإن الضغوط لمعالجة التباينات في الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من خلال الإعانات المالية ستتراجع على الإنفاق من المالية العامة. وذلك بتكلفة فرصة بديلة مرتفعة بالنسبة لسلع النفع العام والاحتياجات الأساسية في المناطق الريفية. ومن جهة أخرى. فإن معالجة تلك التباينات من خلال إجراءات حماية الواردات سيزيد تكاليف المواد الغذائية بالنسبة للجمهور الكبير من المستهلكين الفقراء الذين يشترون المواد الغذائية فقط ولا يبيعونها. إن الضغوط السكانية الناتجة عن زيادة عدد القيود والمعوقات المتعلقة بالأراضي وملكيته تتطلب من البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحوّل أن تعبئ معاً كافة سبل الخلاص من برائن الفقر وهي: الزراعة. والعمالة في قطاع الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي. والهجرة. علماً بأن الأفاق جيدة من أجل تشجيع ازدياد الدخل في المناطق الريفية وتفادي شرك الإعانات المالية وإجراءات الحماية. وذلك إذا كان من الممكن دعم الإرادة السياسية. علماً بأن الأسواق المتوسعة سريعاً بالنسبة للمنتجات عالية القيمة - ولاسيما منتجات البستنة. والدواجن. والأسماك. ومشتقات الألبان - تتيح فرصة لتنوع أنظمة

الزراعة وارتفاع أسعار المواد الأولية. ومع الاستفادة من المكاسب السهلة الناجمة عن إصلاحات الأسعار في العديد من البلدان. ينبغي أن يزداد اعتماد تحقيق النمو مستقبلاً على زيادة الإنتاجية. فإزدياد رغبة الحكومات والقطاع الخاص والجهات المانحة في الاستثمار في الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء يفتح نافذة على فرص لا ينبغي أن تضيع.

البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحوّل: تخفيض تباينات الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وأعداد الفقراء في المناطق الريفية. في البلدان السائر اقتصادها على طريق التحوّل. وهي موطن 600 مليون فقير و 2.2 بليون شخص يسكنون المناطق الريفية. أصبحت القطاعات غير الزراعية أسرع القطاعات نمواً على الصعيد العالمي. أما التركيز الرئيسي لبرنامج الزراعة من أجل التنمية فهو تضيق تباينات الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وتقليص الفقر في المناطق الريفية. مع تفادي الوقوع في شرك الإعانات المالية والحماية. وهذه تحديات جرت معالجتها على نحو غير جيد حتى الآن (الشكل 11). ومع تزايد الاهتمام السياسي باتساع تباينات الدخل. هنالك ضغوط قوية لتحسين استخدام طاقات الزراعة من أجل التنمية.⁸

وتنحصر الزراعة في هذه البلدان في أيدي أصحاب الحيازات الصغيرة. وتؤثر الضغوط السكانية على انخفاض مساحة المزارع بشكل سريع ومستمر لتصبح صغيرة جداً إلى حد يعرض

صارمة وتحقيق الحجم اللازم في تسليم الإمدادات. ولهذا تعتبر منظمات المنتجين المتسمة بالفعالية ضرورة لدعم هذا التنافس.⁹ علماً بأن انعدام المساواة غير العادي في حيازات الأراضي في أمريكا اللاتينية يعيق مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة. وما يمكن أن يعزز حجم قطاع الحيازات الصغيرة وقدرته على المنافسة زيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الحصول على الأصول ولاسيما الأراضي. وزيادة صوتهم المسموع في المجتمعات التي تنعدم المساواة فيها. وفيما يتخطى الزراعة. يجري إتباع أنواع التطور على مستوى الأقاليم بهدف تشجيع العمالة من خلال الربط بين النشاط الزراعي والصناعات الزراعية في المناطق الريفية في الإقليم الواحد. وينبغي تحسين فهم هذه التجارب من أجل تحسين تطبيقها على نطاق أوسع. ولتنمو الزراعي أهمية خاصة في تحسين الرفاهة في جيوب جغرافية للفقراء ذات إمكانات زراعية جيدة. وبالنسبة للمناطق التي ليست لديها تلك الإمكانيات. فإن الخروج من الزراعة والقيام بتقديم الخدمات البيئية بتجانح آفاقاً أفضل. ولكن مازالت مساندة الجانب الزراعي من سبل رزق مزارعي الكفاف ضرورة للعديد من السنوات.

تنفيذ برامج الزراعة من أجل التنمية

تثير برامج الزراعة من أجل التنمية تحديين اثنين في مجال تنفيذها. الأول هو إدارة اعتبارات الاقتصاد السياسي لسياسات الزراعة بغية التغلب على تحيز السياسات. وقلة الاستثمار عن المستوى اللازم. وسوء الاستثمار. والثاني هو تدعيم نظام إدارة تنفيذ سياسات الزراعة. ولاسيما في البلدان القائمة اقتصادها على الزراعة والبلدان السائر اقتصادها على طريق التحوّل التي يحتل فيها نظام الإدارة ترتيباً تصنيفياً منخفضاً (الشكل 12).

كان عدم كفاية الاهتمام بهذه التحديات الماثلة في اعتبارات الاقتصاد السياسي ونظام الإدارة سبباً رئيسياً لعدم تمام تنفيذ عدة توصيات رئيسية تضمنها "تقرير عن التنمية في العالم 1982" الذي تناول قطاع الزراعة. ولاسيما التوصيات بشأن تحرير التجارة. وزيادة الاستثمار في البنية الأساسية والبحوث والتطوير في أفريقيا. وتحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم لسكان المناطق الريفية.

المستقبل حافل بالمزيد من الآمال لبرامج الزراعة من أجل التنمية. الاحتمالات هي أعلى الآن مما كانت في عام 1982. فقد جرى بفضل الإصلاحات

الزراعة وتطوير قطاع الحيازات الصغيرة بما يجعله قادراً على المنافسة وكثيف استخدام الأيدي العاملة. ومن الممكن أيضاً الوصول إلى أسواق صادرات المنتجات غير التقليدية لأن للبلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحوّل ميزة نسبية في الأنشطة كثيفة استخدام الأيدي العاملة وإجراءات الإدارة. ولدى العديد من تلك البلدان مستويات فقر عالية في مناطقها قليلة الثروات الطبيعية وهي تتطلب تحسين البنية الأساسية والتقنيات المعدلة بما يتلاءم مع تلك المناطق.

ولابد للتصدّي لمشكلة البطالة في المناطق الريفية من تشجيع القطاع غير الزراعي في المدن الصغيرة في تلك المناطق بما يخلق ديناميكية مرتبطة بقطاعي الزراعة والاقتصاد في المناطق الحضرية في آن معاً. فالصين أدخلت الصناعة إلى المدن الصغيرة في المناطق الريفية مما أدى إلى تنويع مصادر الدخل في تلك المدن. وهو نهج يمكن محاكاته في بلدان أخرى اقتصادها سائر على طريق التحوّل التي يجب أن تعجل من خطى تحويل الأيدي العاملة إلى قطاعات الاقتصاد الديناميكية من خلال الاستثمارات الضخمة في بناء المهارات لفائدة الجيل الحالي والجيل القادم. ويجب ضمان التغييرات البالغة الأهمية التي تنطوي عليها عملية إعادة الهيكلة هذه من خلال برامج شبكات أمان فعالة تسهّل للأسر تحمّل مخاطر الانتقال إلى أحسن الخيارات التي يفضّلونها. كما أن النجاح في التصدي لمشكلة التباينات في البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحوّل يمكن أن يسفر عن تقليص كبير للفقراء على الصعيد العالمي.

البلدان القائمة اقتصادها على المناطق الحضرية: الربط بين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق الحديثة للمواد الغذائية وإتاحة فرص العمل الجيدة. يتمثل الهدف العريض في الاستفادة من التوسّع السريع للأسواق الحليّة الحديثة المعنيّة بالمواد الغذائية والطفرة القائمة في قطاعات الزراعة الفرعية. وذلك بغية إحداث تقليص حاد لنسبة الفقر في المناطق الريفية التي مازالت مرتفعة. وتشهد البلدان القائمة اقتصادها على المناطق الحضرية ويعيش فيها 32 مليون من فقراء المناطق الريفية - أي 39 في المائة من مجموع الفقراء في تلك البلدان - ثورة الأسواق المركزية في قطاع مبيعات المواد الغذائية بالتجزئة. وبالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة. تعتبر القدرة على المنافسة في إمداد تلك الأسواق المركزية من بين التحديات الكبيرة التي تتطلب الوفاء بمعايير

قامت أوغندا بأول عملية تعاقد مع جهات خارج وزارة الزراعة لتقديم خدمات المشورة الزراعية. ما يعطي منظمات المنتجين نفوذاً في إرساء العقود.

تدعيم المجتمع المدني والديمقراطية. يمكن لما يسمى " القطاع الثالث " - المجتمعات المحلية، ومنظمات المنتجين، ومنظمات أصحاب المصلحة المباشرة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية - تحسين تمثيل مصالح الفقراء في المناطق الريفية، وتحسين نظام الإدارة العامة. فمنظمات المنتجين يمكن أن تعطي الصوت المسموع لأصحاب الحيازات الصغيرة وتخضع أصحاب القرار في السياسات والهيئات المسؤولة عن التنفيذ للمساءلة من خلال: المشاركة في وضع سياسات الزراعة، ورصد الموازنة، والانخراط في تنفيذ السياسات. ففي السنغال، تنشط منظمة *Conseil National de Concertation et de Cooperation des Ruraux* وهي منظمة شاملة تضم منظمات المنتجين، في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الزراعية على الصعيد الوطني. ومن بين الأمور الهامة لاستراتيجيات جانب الطلب على تحسين نظام الإدارة العامة: حرية الاجتماع، والصحافة الحرة، والاستثمار في رأس المال الاجتماعي لمنظمات المناطق الريفية، شاملة منظمات المرأة.

مزيج بين الخدمات المركزية والخدمات اللامركزية. ويتم ذلك من خلال تقريب الأجهزة الحكومية من سكان المناطق الريفية، حيث تحفل اللامركزية بإمكانات معالجة الجوانب الزراعية المحلية والمتنوعة، ولاسيما الإرشاد الزراعي. ولكن لا ينبغي إدخال اللامركزية في كافة الخدمات الزراعية، فبعضها كالبحوث العلمية ومراقبة أمراض الحيوان له فوائد جمة من حيث التركيز بسبب قدرته على الوصول إلى عدد كبير من المستفيدين. وعلى المؤسسات التي تنعم باللامركزية معالجة قضايا استحوذ النخب المحلية والاستبعاد الاجتماعي، وهي قضايا غالباً ما تكون واسعة الانتشار في المجتمعات الزراعية. ففي الهند، ساعد الاحتفاظ بمقاعد للنساء في المجالس في تحسين توجيه الاستثمارات العامة للاحتياجات الخاصة بالمساواة بين الجنسين. وجرى في بلدان أخرى تخفيض الفساد من خلال قيام الجماهير الشعبية بعملية الرصد والمتابعة، وقيام وسائل الإعلام بنشر نتائج عمليات المراجعة والتدقيق الحكومية، واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في مسك السجلات وتبادل المعلومات. يمكن للتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات

الاقتصادية الواسعة النطاق تخفيض انحياز سياسات الاقتصاد الكلي ضد الزراعة، ومن المرجح أن تستفيد الزراعة من الإصلاحات العامة الأخرى في مجال نظام الإدارة حيث أن تلك الإصلاحات حُتِل موقفاً هاماً في البرامج المعنّية، ومنها: اعتماد اللامركزية، وإصلاحات إدارة القطاع العام. ولكن لم يتم على نطاق واسع حتى الآن تنفيذ إصلاحات محددة بشأن استخدام الزراعة من أجل التنمية.

هنالك أيضاً شواهد على أن اعتبارات الاقتصاد السياسي أخذت في التغيير لصالح الزراعة وتنمية المناطق الريفية. فمنظمات المجتمع المدني في المناطق الريفية وسلاسل رفع القيمة الزراعية بالنسبة للقطاع الخاص كلاهما أقوى الآن مما كانا في عام 1982. وأدى اعتماد الديمقراطية ونشوء صنع القرارات على نحو تشاركي إلى زيادة إمكانية قيام المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء في المناطق الريفية بإسراع صوتهم السياسي. كما ازدادت حيوية نشاط القطاع الخاص في مجال الصناعات الزراعية، ولاسيما في البلدان السائر اقتصادها على طريق التحول والبلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية. فقد دخل إلى سلاسل القيمة الزراعية جهات جديدة فاعلة قوية. لديها مصلحة اقتصادية في ديناميكية وازدهار قطاع الزراعة وصوت مسموع في الشؤون السياسية. ومع ذلك، لا يضمن تحسن هذه الأوضاع وحده زيادة نجاح استخدام الزراعة من أجل التنمية - ويجب أن يكون لأصحاب الحيازات الصغيرة صوت مسموع بشأن تخطيط وتنفيذ السياسات، وعلى صانعي السياسات والجهات المانحة اغتنام هذه الفرص الجديدة.

الأدوار الجديدة للدولة. إخفاقات السوق واسعة الانتشار، ولاسيما في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة، ومن الضروري اعتماد سياسات عامة لتأمين الآثار الاجتماعية المرغوبة، وللدولة دور في تنمية وتطوير الأسواق - إتاحة سلع النفع العام، وتحسين مناخ الاستثمار لفائدة القطاع الخاص - وتحسين عملية إدارة الموارد الطبيعية من خلال إدخال الحوافز اللازمة وتعيين ونقل حقوق الملكية. وتزداد الحاجة إلى تدعيم قدرات الدولة في أدوارها الجديدة للتنسيق بين القطاعات، وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من أجل تنفيذ برامج الزراعة من أجل التنمية. ففي معظم البلدان، تحتاج وزارات الزراعة إلى عمليات إصلاح واسعة النطاق لتحديد أدوارها وتطوير قدراتها. وبدأت النماذج الجديدة في الظهور، وفي هذا الإطار،

القرن العشرين وعلى الرغم من إنجازاتها العديدة، فقد أصبحت تلك المؤسسات غير مؤهلة لتنفيذ البرامج الحالية متعددة القطاعات والمتراطة فيما بينها. ومن الضروري القيام بإصلاحات وابتكارات مؤسسية بغية تسهيل زيادة التنسيق بين الهيئات الدولية ومع الجهات الفاعلة الجديدة في الساحة الدولية، شاملة المجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية، والجمعيات الخيرية.

يتطلب تنفيذ البرامج العالمية مزيجاً من الترتيبات المؤسسية، ويمكن للمؤسسات المتخصصة - كالمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - تقديم الدعم طويل الأمد من خلال تحسين كفاءتها والتنسيق فيما بينها. فالشبكات المشتركة بين القطاعات بشأن قضايا محددة يمكنها الاستجابة على وجه السرعة للطوارئ - ومنها مكافحة إنفلونزا الطيور - واغتنام الفرص الناشئة كالتدعيم البيولوجي من خلال الحاصل المحسنة المغذيات، وفي حالات أخرى، يمكن أن يتحقق أفضل نجاح من خلال إدراج الأولويات العالمية - كالتأقلم مع تغير المناخ - في المعونات التي تتم زيادتها للزراعة. فليس تنفيذ البرامج الدولية قضية مصلحة محلية فحسب - لكنها تمتد على نطاق واسع في عالم اليوم - بل أيضاً قضية إنصاف وعدالة فيما بين البلدان النامية من جهة والبلدان المتقدمة من جهة أخرى، وفيما بين أجيال الحاضر وأجيال المستقبل.

وماذا بعد؟ نحو التنفيذ

إذا كان العالم ملتزماً بتقليص الفقر وتحقيق النمو القابل للاستمرار، فإنه لا بد من إطلاق طاقات الزراعة من أجل التنمية. ولكن ليست هنالك إجراءات سريعة سحرية. فاستخدام الزراعة من أجل التنمية هو عملية معقدة، ويتطلب مشاورات واسعة النطاق على مستوى البلدان لوضع برامج العمل واستراتيجيات تنفيذها وفق أوضاع كل منها. كما يتطلب عمل الزراعة بالتنسيق مع القطاعات الأخرى ومع الجهات الفاعلة على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية. ويتطلب أيضاً بناء قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم، والصناعات الزراعية في القطاع الخاص، والدولة، وهو يتطلب مؤسسات تساعد الزراعة في خدمة عملية التنمية وتقنيات استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام، كما يتطلب حشد التأييد السياسي والمهارات والموارد اللازمة.

المحلية (CDD) حشد إمكانات المجتمعات المحلية في المناطق الريفية - معرفتها المحلية، وإبداعها، ورأسمالها الاجتماعي. وعادة ما تسهم اللامركزية والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في برامج الزراعة من أجل التنمية بطريقة متسلسلة، مع التركيز أولاً على الخدمات الأساسية وبيع النفع العام، والانخراط في أنشطة تزيد من الدخل بعد الوفاء بالاحتياجات الأساسية. ويمكن لمشروعات تنمية الأقاليم أن تساهم في إدارة المشروعات الاقتصادية على نطاق أوسع من نهج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية.

زيادة فعالية الجهات المانحة. للجهات المانحة نفوذ غير عادي في البلدان القائمة اقتصادها على الزراعة. ففي 24 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، تشكل مساهمات الجهات المانحة ما لا يقل عن 28 في المائة من الإنفاق على تنمية وتطوير قطاع الزراعة - وأكثر من 80 في المائة في بعض البلدان. كما أن الاستراتيجيات الزراعية التي تنصدها البلدان والاستراتيجيات الواسعة النطاق المعنية بتقليص الفقر تمهد للتعاون مع الجهات المانحة، لكي تقوم بتصويب المساندة التي تقدمها مع قطاع الزراعة ومع بعضها البعض، وذلك باستخدام أنظمة الإنفاق العام والتوريدات الحكومية كآليات تنفيذ هذه البرامج. وعلى المستوى الإقليمي، يتيح برنامج التنمية الزراعية الشامل لأفريقيا الأولويات من أجل تنسيق استثمارات الجهات المانحة. ومع أن هذه الجهود على الصعيد الوطني والإقليمي تتيح الأطر المؤسسية للمساندة من الجهات المانحة لقطاع الزراعة، فإن إحراز التقدم بطيء.

إصلاح المؤسسات العالمية. من غير الممكن تحقيق برامج الزراعة من أجل التنمية دون المزيد من الالتزامات الدولية وتحسين تلك الالتزامات، ولن يتم إنجاز المهام العالمية المهمة في القرن الحادي والعشرين بدون الزراعة - وهي وضع نهاية للجوع والفقر وتحقيق الاستدامة البيئية، وإتاحة الأمن، وإدارة شؤون الرعاية الصحية على الصعيد العالمي. وللبرامج الزراعية العالمية أبعاد متعددة تشمل وضع القواعد المنصفة للتجارة الدولية، والاتفاق على معايير المنتجات وحقوق الملكية الفكرية، وإتاحة التقنيات الجديدة لمصلحة الفقراء، وتفادي العوامل الخارجية كأمراض المواشي، وصون التنوع البيولوجي عالمياً، وتخفيف آثار تغير المناخ والتأقلم معه. ونظراً لضيق نطاق التركيز القطاعي للمؤسسات العالمية على مواضيع الزراعة في

بإمكانية مُضَيِّ برامج الزراعة من أجل التنمية قُدماً. وينبغي عدم إضاعة الفرصة السانحة حالياً لأن من شأن النجاح في هذا المسعى تحقيق مكافآت عالية نحو الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وما بعد ذلك.

يتزايد إدراك الحكومات والجهات المانحة ضرورة الحفاظ على الزراعة كجزء هام من برامج التنمية. سواء من أجل تحقيق النمو في البلدان القوائم اقتصادها على الزراعة. أو من أجل تقليص الفقر ومعالجة البرامج البيئية في كافة البلدان. وتتيح الرغبة الكبيرة حالياً للاستثمار في الزراعة التفاؤل

حواشي ختامية

1. أحدث الأرقام بشأن أعداد الفقراء في المناطق الريفية تخص عام 2002.
2. World Bank 1982.
3. بالنسبة للعديد من بلدان العالم النامية. الحيازات الصغيرة تعني استثمار مزرعة مساحتها هكتاران أو أقل.
4. Hayami 2005.
5. Pardey and others 2006.
6. أفضل تقديرات لمساهمة الانبعاثات من تغيّر استخدامات الأراضي (بصورة رئيسية من قطع أشجار الغابات) هو 20 في المائة. مع مجال محتمل يتراوح بين 10 في المائة و 30 في المائة (Watson and others 2000).
7. Staatz and Dembele 2007.
8. Vyas 2007.
9. Reardon and Berdegue 2006.

ثبت المراجع

- ditures.” Background paper prepared for the *World Development Report 2008*.
- Pardey, Philip G., Nienke M. Beintema, Steven Dehmer, and Stanley Wood. 2006. *Agricultural Research: A Growing Global Divide?* Food Policy Report 17. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.
- Ravallion, Martin, Shaohua Chen, and Prem Sangraula. 2007. “New Evidence on the Urbanization of Global Poverty.” Background paper prepared for the *World Development Report 2008*.
- Reardon, Thomas, and Julio A. Berdegue. 2006. “The Retail-Led Transformation of Agrifood Systems and Its Implications for Development Policies.” Background paper prepared for the *World Development Report 2008*.
- Rosegrant, Mark W., Siwa Msangi, Timothy Sulser, and Claudia Ringler. 2007. “Future Scenarios for Agriculture: Plausible Futures to 2030 and Key Trends in Agricultural Growth.” Background paper prepared for the *World Development Report 2008*.
- Staatz, John, and Niama Nango Dembele. 2007. “Agriculture for Development in Sub-Saharan Africa.” Background paper prepared for the *World Development Report 2008*.
- Vyas, Vijay Shanker. 2007. “Marginalized Sections of Indian Agriculture: The Forgotten Millions.” Institute of Development Studies, Jaipur, Rajasthan, India.
- Watson, Robert T., Ian R. Noble, Bert Bolin, N. H. Ravindranath, David J. Verardo, and David J. Dokken. 2000. *IPCC Special Report on Land Use, Land-Use Change and Forestry*. Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). Available online at http://www.grida.no/climate/ipcc/land_use/index.htm.
- World Bank. 1982. *World Development Report 1982: Agriculture and Economic Development*. New York: Oxford University Press.
- . 2006. *World Development Indicators*. Washington, DC: World Bank.
- Anderson, Kym, ed. Forthcoming. *Distortions to Agricultural Incentives: A Global Perspective*. London and Washington, DC: Palgrave Macmillan and World Bank.
- Fan, Shenggen, ed. Forthcoming. *Public Expenditures, Growth, and Poverty in Developing Countries: Issues, Methods and Findings*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Hayami, Yujiro. 2005. “An Emerging Agriculture Problem in High-Performing Asian Economies.” Paper presented at the 5th Conference of the Asian Society of Agricultural Economists (Presidential Address), Zahedan, Iran, August 29.
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. 2006. *Governance Matters V: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996–2005*. Washington, DC: World Bank.
- Ligon, Ethan, and Elisabeth Sadoulet. 2007. “Estimating the Effects of Aggregate Agricultural Growth on the Distribution of Expen-

ORDERING INFORMATION

World Development Report 2008: Agriculture for Development

TITLE	STOCK #	PRICE*	QTY	TOTAL
World Development Report 2008: Agriculture for Development				
Paperback. October 2007. ISBN 978-0-8213-6807-7.	D16807	US\$26		
Hardcover. October 2007. ISBN 978-0-8213-6808-4.	D16808	US\$50		

* Geographic discounts apply - up to 75% in some countries. Please visit <http://publications.worldbank.org/discounts> for more information

** Shipping and Handling charges within the US are US\$8.00 per order. If a purchase order is used, actual shipping will be charged. Outside of the US, customers have the option to choose between non-trackable airmail delivery (US\$7.00 per order plus US\$6.00 per item) and trackable couriered airmail delivery (US\$16.50 per order plus US\$8 per item).

Subtotal

Shipping & Handling**

Total US\$

PAYMENT METHOD

Orders from individuals must be accompanied by payment or credit card information. Credit cards accepted only for orders addressed to the World Bank. Check with your local distributor about acceptable credit cards. Please do not send cash.

(Please print)

Name _____

Title _____

Organization _____

Address _____

City _____

State _____ Zip/Postal Code _____

Country _____

Phone _____

Fax _____

E-mail _____

Charge my: American Express Mastercard Visa

Card no. _____

Expiration date ____ / ____

Name _____
(as it appears on the card)

Signature _____
(required for all credit card charges)

Check no. _____ in the amount of \$ _____ is enclosed. When ordering directly from the World Bank, make check payable in U.S. funds only drawn on a U.S. bank to: The World Bank. Please send your check with your order.

Institutional customers in the U.S. only:

Bill me. Please include purchase order.

To Order:

World Bank Publications

www.worldbank.org/publications

By mail: P.O. Box 960, Herndon, VA 20172-0960, USA

By phone: +1-703-661-1580 or 800-645-7247

By fax: +1-703-661-1501

Questions? E-mail us at books@worldbank.org

SOURCE CODE
OWDR08



WORLD BANK
Publications

The reference of choice on development

